الأمم المتحدة

A/75/592/Add.3

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشـــرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة سلفا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة عصـــر يوم الأربعاء، 23 أيلول/ســـبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.7). وتتضمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضافات من 1 إلى 11 المرفقة بها البيانات التي أُدلي بها في الجلسات من الرابعة إلى الخامسة عشرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا التي يدلي بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرســـال البيانات المقدمة بهذا الشـــأن إلى estatements@un.org

21-00389 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إكوادور (انظر A/75/PV.7، المرفق الأول)

خطاب السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

رئيس الجمعية العامة؛ الأمين العام؛ رؤساء الدول والحكومات،

لقد ناقشت الجمعية العامة لسنوات عديدة التعاون والحوار والتضامن وأهمية التقدم في العلم والتكنولوجيا واستئصال الفقر في العالم.

كما ناقشت الحاجة الملحة إلى تعزيز المنظمة وتعددية الأطراف.

وقد جعلت هذه الجائحة، التي تؤثر على كوكب الأرض، الوقت مناسبا لتحويل تلك النوايا الحسنة إلى إجراءات أكثر جدوى.

لقد وضع كوفيد-19 كل الضغوط على تعددية الأطراف. وبعد ستة أشهر من بدئها، فإننا لا نواجه حالة طوارئ صحية فحسب، لكن أيضا حالة طوارئ اجتماعية واقتصادية.

وبدون استثناء، ضرب الفيروس القاتل كلَّ بلد.

ولن نتمكن من إنقاذ الأرواح وإنعاش الاقتصاد بدون دعم المنظمات المتعددة الأطراف، والشركات الخاصة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع قاطبة.

وبالنسبة لإكوادور، كان الدعم من الوكالات المالية الدولية أمرا أساسيا في الأشهر الماضية.

ولهذا السبب نشيد بالدعوات إلى استجابة للأزمة استنادا إلى نهج متعدد الأطراف.

ويدرك المدير العام لصندوق النقد الدولي أهمية دعم الاقتصادات الناشئة والنامية، ويتكلم رئيس البنك الدولي عن وقف اختياري لسداد ديون البلدان الفقيرة.

وتؤيد إكوادور تلك المقترحات وتقدرها، وتدعو إلى النظر في حالة البلدان المتوسطة الدخل، لأن كل دولة تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة.

أصدقائي الأعزاء، لقد غيَّر كوفيد-19 العالم تغييرا تاريخيا اليوم، وعلى الأرجح في المستقبل.

وسيتفاقم الفقر وعدم المساواة والبطالة، مما سيؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إننا نواجه خطر التراجع فيما يتعلق بالمكاسب التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية.

وخطة إكوادور للتنمية الوطنية – مدى الحياة – التي لم نُقصّر في تنفيذها، تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى نظام متعدد الأطراف قوي ومتين وملتزم، يكفل الدعم المالي والتقني للجميع.

وقد أظهرت الجائحة أن التكنولوجيا هي المفتاح لكفالة حقوق المواطنين، مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل عن بعد.

ولكنها أظهرت أيضاً الفجوة الرقمية الكبيرة القائمة بين دولنا، وهي نتاج لعدم المساواة.

إن حقبة ما بعد مرض فيروس كورونا ستشكل تحدياً لنا يتمثل في إنعاش الاقتصادات والتركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي سيوجد الآلاف من فرص العمل.

ومن الضروري تقديم خطوط ائتمان مرنة وكافية بشروط مقبولة أيضاً. ولكن من الضروري أيضاً الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

أيها الزملاء من جميع أنحاء العالم، يؤكد بلدي على عمل منظمة الصحة العالمية وقيادتها خلال هذه الأزمة.

ولهذا السبب نؤيد مبادرة مرفق كوفاكس (COVAX)، لزيادة فرص الحصول على لقاحات كوفيد-19، ومستودع التكنولوجيات لمكافحة الجائحة.

وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من الحصول على لقاحات مُوزَّعة إلى حد ما بدون براءة، مع إيلاء اهتمام خاص لأضعف الناس وأكثرهم حرماناً.

لقد أثَّرت الجائحة علينا جميعا، ولكن أثرها كان أشد وطأة على الفئات الضعيفة.

بالإضافة إلى كوفيد-19 نفسه، أدت تدابير الإغلاق الشامل وانعدام فرص العمل والفقر إلى تفاقم العنف القائم على نوع الجنس. فاضطر النساء والأطفال إلى البقاء في المنزل مع المعتدين عليهم، مما يعرض سلامتهم البدنية والعقلية للخطر، بل حياتهم في بعض الأحيان!

ويعاني كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً بشكل غير متناسب من الأزمة بسبب زيادة خطر إصابتهم بالعدوى.

وفي إكوادور، وفرنا قسائم الرعاية الاجتماعية، والمساعدة في التنقل والرعاية الذاتية، وفي كثير من الحالات، توفير السكن اللائق دون أي تكلفة.

وقد أيَّدنا مع 145 دولة عضواً موجز السياسات المعنون "مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19".

وبالمثل، فإننا ندرك ضعف الشعوب الأصلية. إذ يجب أن نعطيها اهتماما ذي أولوية يتناسب مع ظروفها، ويجب أن نكفل لها إمكانية الحصول على العلاجات واللقاحات.

كما أن المهاجرين قد تأثروا بشكل غير متناسب بالجائحة. وتسعى إكوادور، بوصفها بلداً مضيفاً، إلى ضمان ممارسة حقوقهم من خلال استجابة إنسانية.

وسنواصل دعمنا الثابت للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فضلا عن التنفيذ الكامل لإعلان كيتو بشأن التنقل البشري للمواطنين الفنزويليين في المنطقة.

أيها الزملاء الرؤساء، إن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتغير المناخ مسألتان لا يمكننا تجاهلهما.

وعدم تنفيذ الاتفاقات البيئية له تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة جداً.

وقد أعربت إكوادور مؤخرا عن قلقها إزاء وجود أسطول صيد أجنبي كبير، يعمل منذ أيار/مايو 2020 على مسافة قريبة جدا من جزر غالاباغوس.

وقد أكدنا من جديد أننا، بدون تمييز العلم، سنكفل أن تسود حقوقنا البحرية على المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وندرك المسؤولية الهائلة عن حماية غالاباغوس، التي تم تصنيفها كأول موقع تراث عالمي طبيعي للبشرية.

وندعو البلدان التي تصطاد في مياه جنوب شرقي المحيط الهادئ إلى أن تنظم أنشطتها بنفسها وتحد منها.

ونحن، أعضاء اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، أي البلدان الشقيقة، إكوادور وبيرو وشيلي وكولومبيا، ندين الصيد غير المشروع في المناطق المتاخمة لمياه بلداننا.

كما اتفقنا على تعزيز تبادل المعلومات عن مواقع السفن من أجل تحسين الرصد والمراقبة.

ولذلك، تؤكد إكوادور من جديد التزامها بالمحافظة على البيئة البحرية. وكبرهان على ذلك، انضممنا في 11 آب/أغسطس إلى التحالف العالمي للمحيطات.

وتسعى المبادرة، التي تقودها المملكة المتحدة، إلى تحديد 30 في المائة من محيطات العالم كمناطق بحرية محمية.

ونحن ملتزمون أيضاً بالحفاظ على الأمازون.

ونؤيد إعلان ليتشيا وما يعرف باسم مبادرة التمويل من أجل التنمية المستدامة والاقتصاد الحيوي في منطقة الأمازون.

وبإنشاء الصندوق متعدد المانحين، الذي يديره مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ستُخَصَّص موارد كبيرة لحفظ ما هما رِئَتا الكوكب وتحسين نوعية الحياة للشعوب الأصلية.

إننا نواجه تحديات جديدة يكمن حلها في الوحدة والسلام، وليس النزاع.

ومؤخرا، أيَّد 172 بلداً دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإسكات جميع الأسلحة.

ونحن واثقون بأن الدعوةَ وقرارَ مجلس الأمن ذا الصلة (قرار مجلس الأمن 2532 (2020)) سيكونان بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق سلام نهائي ومستدام في جميع أنحاء العالم.

واليوم، يتمثل التزامنا في نوحّد جهودنا ونكافح الجائحة.

ففي الوقت الراهن، هذا هو عدونا المشترك!

ومؤخرا، ذكّرنا الاحتفال بذكرى قصف هيروشيما وناغازاكي بالعواقب المدمرة للأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نرحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ويجب أن تكون الجائحة سببا إضافيا لزيادة التزامات نزع السلاح وإتاحة الموارد اللازمة لتنشيطها.

أيها الأصـــدقاء ورؤســـاء الدول والحكومات، أختتم بياني بالتأكيد على أن إكوادور تؤيد بقوة مبادرة المضي قدما بإصلاح منظومة الأمم المتحدة بشكل مُجدٍ.

ومن الضروري كفالة قدر أكبر من المساءلة وتعظيم كفاءتها.

ومن الضـــروري إصـــلاح النظام الذي أنشـــأناه في نهاية الحرب العالمية الثانية، لأنه لا يجسّـــد واقع اليوم.

ومن الهام أيضـــاً ضـــمان تخصـــيص الأموال، التي يجب على الدول أن تفي بالتزامها تحقيقا لتلك الغاية بالإسهام في المنظمة دون شروط أو تهديدات.

واليوم، تطالب شعوبنا بالتعاون حتى نتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا.

ولن نتمكن من كســـب هذه الحرب القاســـية إلا بالعمل معا، تلك الحرب القاســـية التي أودت بحياة ما يقرب من مليون شخص بالفعل.

أصدقائي الأعزاء، أرجو أن نتمكن في المستقبل القريب جدا من أن يعانق أحدنا الآخر عناقا أخويا يدين به كل منا للآخر داخل بلداننا وخارجها.

شكرًا جزيلاً.

بوليفيا (انظر A/75/PV.7، المرفق الثاني)

خطاب السيدة جانين أنيس شافيس، الرئيسة الدستورية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

شكرًا جزيلاً. إنه لمن دواعي السرور والشرف أن أتشاطر قاعة الجمعية معكم جميعا.

لم تر أمريكا اللاتينية في أي وقت آخر وبمثل هذا الوضوح أنها يجب أن تختار بين طريقين أمامها.

وكما أكد كثير من المثقفين في المنطقة – فإن الطريقين لا يؤديان إلى اليسار ولا إلى اليمين؛ مركزية الدولة أو الليبرالية الجديدة؛ أو الاشتراكية أو الرأسمالية.

وكل من الطريقين أبسط من الآخر، وعلينا أن نختار أحدهما. فأحدهما هو طريق الحرية والآخر هو طريق القمع.

وبعبارة أخرى، نحن نواجه مرة أخرى المعضلة التي تنشأ بين خياري الديمقراطية أو الديكتاتورية. باختصار، نحن أمام معضلة الحداثة.

هل خلقنا الدولة للقمع أم لضمان الحرية؟ سيداتي وسادتي، حان وقت الاختيار

فلنعترف بأن أمريكا اللاتينية، بوجه عام، لم تتغلب على تهديد الاستبداد.

ولنعترف بأن أشخاصا في غاية الأهمية في سياسات أمريكا اللاتينية ما زالوا في غمرة سطوة الاستبداد.

وبالتالي، فلنقبل أن الكثير من مجتمعاتنا تواجه خطر الاستسلام لأشكال جديدة من الاستبداد والقمع.

ما هي هذه الأشكال الجديدة من الاستبداد التي تتهدد العديد من دولنا؟

إنها ببساطة مساعي القيادة المستبدة والشعبوية الاستبدادية.

ويشجع هؤلاء الاستيلاء على الحياة العامة واختطافها، عند الاقتضاء، من قبل قائد الدولة المستبد وعشيرته.

الأمر لا يتعلق بالأحزاب أو القوات المسلحة أو النقابات أو الأيديولوجيات. وخلاصة القول، لا علاقة له بأي منظمة أو مؤسسة تتوخى الصالح العام.

بل يتعلق بملاحقات فردية للسلطة.

وغاية طموح تلك المساعي رؤية القائد المستبد وطائفته وقد سيطرا سيطرة كاملة على المجال السياسي والثقافة والاقتصاد وفي نهاية المطاف على حرية الشعب.

وهما يقومان على فكرة الامتياز، أي ما يتعارض مع فكرة الحقوق.

إنه نظام القِلة. نظام الطوائف. نظام النخب السياسية. نظام الزمرة السياسية.

وباختصار، أمام أمريكا اللاتينية الطريق الذي يتيحه الزعيم والشعبوية الاستبدادية. ولكن ثمة مسار آخر، مختلف ومناقض للزعامة والشعبوية الاستبدادية، ويحترم الشعب ويقوم على الديمقراطية. في الواقع، بعد أن اجتازت أمريكا اللاتينية الحقبة الشعبوية، أصبح لديها خيار بناء التعايش السياسي، استنادا إلى التقليد الجمهوري – الذي هو تقليد الحرية.

هذا هو الطريق الذي نبنيه في بوليفيا. إنه الطريق المؤدي إلى إعادة السلطة للشعب. هو الطريق المؤدي إلى إقرار سيادة القانون.

هو الطريق المؤدي للتغلب على أكثر من عقد من نظام الهيمنة الشعبوية والسلطوية للقيادة المستبدة. وهو الطريق المؤدي إلى استعادة حرية المواطنين.

ومن أجل بناء ذلك الطريق إلى الحرية تحديدا، ندعم إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في 18 تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن ندعم تلك الانتخابات على الرغم من أن أنصار شعبوية القائد المهيمن حاولوا وقفها وتخريبها بأعمال وحشية وعنيفة قبل بضعة أسابيع.

وشملت تلك الأعمال إغلاق الطرق السريعة لمنع وصول الأكسجين المخصص لعلاج المرضى المصابين بمرض فيروس كورونا إليهم. لقد كانت طريقة لا إنسانية وقاسية بشكل غير عادي لبث الفوضى والإرهاب. وأدت هذه الأعمال إلى الموت والإضرار، وهو ما يمكن أن ينظر إليه القانون بوضوح على أنه جرائم ضد الإنسانية.

بيد أن الشعب البوليفي تصدى بشجاعة وتصميم للمحاولة المنظمة والممنهجة للإطاحة بالديمقراطية وإعادة تنصيب الدكتاتورية في بوليفيا. نحن شعب قرر طي الصفحة وترك الديكتاتورية الشعبوية وراء ظهره.

نحن شعب لم يعد يريد أن نرى الحكومات تبني القصور أو المتاحف المخصصة للقائد المستبد. نحن شعب يريد الديمقراطية والرعاية الصحية وفرص العمل والتعليم والفرص.

لهذا السبب، كان قرار الحكومة الحالية استثمار نسبة 10 في المائة من الميزانية الوطنية في الرعاية الصحية خطوة هامة جدا لبوليفيا.

ولهذا السبب أيضاً، كانت الجهود التي بذلناها في مجال الرعاية الصحية مهمة جداً إذ تحقق في غضون ثلاثة أشهر ما لم يتحقق في بلدنا من عقود. وشملت تلك الجهود تهيئة الآلاف من وظائف الرعاية الصحية وغيرها من المبادرات لتجهيز المستشفيات وعلاج الآلاف من المواطنين المصابين بمرض الفيروس التاجي مجانا.

وبالمثل، وتمشيا مع هدف إنشاء الجمهورية – حكومة الشعب، والحكومة في ظل القانون للجميع، والحكومة المكرسة للحرية السياسية – أنشأنا في بوليفيا نظاما لدعم الشعب، وهو نظام لم يسبق له مثيل في تاريخنا.

وقد ذكّرنا الوباء بالأهمية الهائلة لأن يساعد بعضنا بعضا.

ذكّرنا بقيمنا المسيحية في اهتمام بعضنا بالبعض. وذكّرنا بأخلاقيات المساعدة المتبادلة باعتبارها طريقاً يؤدي إلى التعايش الصحي بين الناس الذين يعتبرون أنفسهم إخوة وأخوات، أحراراً ومتساوين.

ويقوم نظام الدعم والمساعدة الذي أنشأناه على توفير قسائم نقدية للسكان – إلى جميع الأسر البوليفية مباشرة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص والأسر الأكثر احتياجا.

وفي ضوء طريقي الحرية والقمع، وقد سمحت لنفسي بشرحهما، يسرني أن أقول في الجمعية إن بوليفيا اختارت طريق الحرية.

ولكنني سأكون مقصرة لو اختتمت بياني دون أن أدين أمام العالم الاعتداء الممنهج والمسيء الذي تقوم به حكومة كيرشنر من الأرجنتين ضد المؤسسات والقيم الجمهورية في بوليفيا.

وليس لدينا أي ضغائن ضد الشعب الأرجنتيني النبيل. علاوة على ذلك، فإنها أمة نعتز بها ونحب شعبها كأخوة لنا. وليس لدينا أي شيء ضد البيرونية، التي نقدرها كتقليد سياسي – التقليد الشعبي الوطني – وكانت القوة الدافعة وراء الإنجازات الهائلة في التحديث الاجتماعي للأرجنتين.

وهو تقليد نعرفه في بوليفيا، إذ أن ثورة عام 1952، التي جسدت التقاليد الشعبية الوطنية، مهدت الطريق لإحراز تقدم غير عادي فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

كما أننا لا نشعر بأي مرارة تجاه الحكومات الأخرى، مثل حكومة هافانا، التي لا نتفق معها أيديولوجيا. ولكننا نحافظ على الاحترام والمجاملة الواجبين اللذين تتسم بهما العلاقات بين دولتين ذواتي سيادة وبين شعبين شقيقين، يجمعهما تاريخ مشترك.

ولكن حالة حكومة الأرجنتين مختلفة. فهي تمارس سلوكا وصفته في وقت سابق عندما تحدثت عن الطبقات الشعبوية، التي لا تتردد في استخدام أساليب مسيئة صراحة لتنفيذ خططها والحصول على السلطة واتخاذ مواقف تتعارض مع تعزيز الحرية.

ما هي سلطة حكومة الأرجنتين لكي تجعل التدخل مفتاح سياستها الخارجية تجاه بوليفيا؟ وما هي سلطتها لحماية مؤامرة عنيفة من قبل إيفو موراليس ضد الديمقراطية البوليفية من الأراضي الأرجنتينية؟

والأسوأ من ذلك، ما هي سلطة الحكومة الأرجنتينية لكي تمنح إيفو موراليس الإفلات من العقاب في قضايا خطيرة مثل التحقيقات الوطنية والدولية الجارية ضد هذا الديكتاتور السابق، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الانتهاكات الجنسية ضد الفتيات أو القاصرات، أو التواطؤ في الاغتيال السياسي؟

إن الشعوبية الكيرشنرية تعرف أن الأمة البوليفية ليست ملكاً خاصاً لأي طبقة. نحن شعب ذو سيادة ومحترم.

بوليفيا محترمة. والديمقراطية البوليفية محترمة. والشعب البوليفي يحترم نفسه.

كما لا يفوتني أن أذكر المسألة البحرية في هذا الخطاب. وأدعو المجتمع الدولي في هذه الأوقات الجديدة إلى أن يحل، عن طريق التفاوض والتفاهم الأخوي، المشاكل الحرجة والقائمة بين الدول، مثل افتقار بوليفيا إلى إمكانية الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ.

السيدات والسادة،

لقد اختارت بوليفيا الحرية. اختارت الجمهورية وبغض النظر عن من هم أعداؤنا، المهم هو أن الديمقراطية والحرية والمؤسسات والقيم الجمهورية قد جاءت لتبقى في بوليفيا.

وندعو العالم إلى أن ينظر إلى عمليتنا الانتخابية، التي ســـتكون نظيفة وخالية من التزوير، خلافا لتلك التي روج لها إيفو موراليس في العام الماضي. وندعو العالم أن ينظر إلى نظامنا لتقديم المعونة والقسائم النقدية والتضامن، الذي أطلق في بوليفيا مرحلة تاريخية من المساعدة لمن هم في أشد الحاجة إليها.

وندعو العالم لزيارتنا، لأننا شـــعب يتطلع الآن إلى الغد بشـــجاعة وحرية وفرح، على الرغم من الصعوبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية الجمة.

شكرًا جزيلاً. فليبارككم الرب.

أوكرانيا (انظر A/75/PV.7، المرفق الثالث)

خطاب السيد فولوديمير زلنسكي، رئيس أوكرانيا

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالأوكرانية، وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

باسم أوكرانيا أتشرف بتهنئتكم، السيد بوزكير، على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. أنتم توجهون الجمعية في أوقات عصيبة قد لا تجدي فيها حتى الصكوك والأشكال الدولية التقليدية. ولهذا السبب أود أن أؤكد أن أوكرانيا كانت وستظل شريكا موثوقا به لكم وللأمم المتحدة، حتى على الرغم من آلاف الكيلومترات التي تفصلنا عنكم.

قبل عام، ناقشنا في نيويورك التهديدات لمستقبل العالم، ووضعنا خططا وتوقعات. ولكن هل كان بوسع أي شخص أن يتصور آنذاك أن عام 2020 سوف ينظم مثل هذا الاختبار الساحق لكوكب الأرض؟ البلدان تغلق حدودها، ودورة الألعاب الأولمبية الصيفية تتأجل، ودورة الجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد على الإنترنت. قبل عام، كنا سنقول إن هذا سيناريو للأفلام المرعبة، وليس حقائق عام 2020.

وفي وقتنا هذا الذي لا يشعر فيه العالم بالارتياح، من المنطقي أن نتذكر مشاعر قادة الدول المؤسسة للأمم المتحدة قبل 75 عاما. لقد نجت البشرية للتو من أفظع حرب. كان العالم يشبه جندياً يجوب حقلا تلطخت جنباته بالدم بعد دقيقة من توقف الانفجارات. هزيل الجسم، جائع، متحير، لكنه حيّ.

لقد أصبحت الحرب العالمية الثانية "زلزالا عالميا" أودى بحياة عشرات الملايين من البشر. ومع ذلك تمكنت البشرية من التعافي. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945 في المؤتمر المعقود في سان فرانسيسكو، وضعت الدول المؤسسة للأمم المتحدة، ومن بينها أوكرانيا، كل التناقضات جانباً وتوحدت لبناء عالم أفضل معاً.

ولا شك أنه خلال هذه السنوات الخمس والسبعين تحققت إنجازات عديدة في مجالات التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، والحد من الحروب والجائحات التي كان يمكن أن تحدث لولا الأمم المتحدة. لقد غزت البشرية الفضاء، بل ويمكنها عقد جلسات الأمم المتحدة عن بعد بفضل التكنولوجيات الحديثة.

والأمم المتحدة، التي تتحدث بلغة هذه التكنولوجيات، أصبحت برنامجاً أنقذ العالم من أخطاء فادحة.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن المنظومة تزداد خللاً يوما بعد يوم. وهي تهاجَم بـ "جراثيم" أو "فيروسات" جديدة. واحتواؤها ليس فعالاً دائما.

وأقولها كرئيس لدولة ضم فيها الاتحاد الروسي في القرن الحادي والعشرين شبه جزيرة القرم. رئيس الدولة، التي تحتوي عدوان روسيا العسكري في دونباس للسنة السابعة على التوالي.

ما هي المشاعر التي كان يمكن أن يشعر بها مؤسسو الأمم المتحدة لو أنهم علموا أنه بعد 75 عاما، ستكون هناك حرب في وسط أوروبا؟ وأن حقوق الإنسان ستنتهك بشكل صارخ في القرم، وأن الأوكرانيين وتتار القرم سيتعرضون للاضطهاد. وأن عسكرة شبه الجزيرة ومناطق المياه المحيطة بها ستتصاعد، الأمر الذي من شأنه أن يقوض التوازن الأمني في منطقة البحر الأسود. هل كانوا سيغيرون شيئاً في ميثاق الأمم المتحدة وآلياتها لو علموا أنه بعد 75 عاماً، نتيجة للحرب في دونباس، سيكون هناك 14 000 قتيل وسيفقد زهاء 1,5 مليون شخص منازلهم؟

وما من شك في أننا أثبتنا خلال العام الماضي أن أوكرانيا تسعى حقا من أجل تحقيق السلام. لقد تمكنا من إنهاء توقف الحوار، واستأنفنا اجتماعات القادة بصيغة نورماندي، وأحرزنا تقدما كبيرا في الإفراج المتبادل عن الأشخاص المحتجزين. وابتداء من 27 تموز/يوليه، هناك وقف شامل لإطلاق النار، لا يزال يعطي الأمل في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، على الرغم من محاولات تعطيله. وهناك حاجة ماسة إلى مواصلة التحرك نحو السلام الحقيقي.

وينبغي أن تصبح الخطوات التالية على هذا المسار سحب التشكيلات العسكرية والأسلحة غير المشروعة من الأراضي المحتلة، وعودة السيطرة على حدود الدولة، وأخيرا استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل الحدود المعترف بها دوليا.

ونحن ممتنون لشركائنا الدوليين على المساعدة والدعم على هذا المسار الصعب. ونأمل في زيادة وحدة المجتمع الدولي بشأن هذه القضية. وإنني على اقتناع بأن الأمم المتحدة هي من ينبغي أن يضطلع بدور هام في استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، إلى جانب احترام القانون الدولي. ونحن بحاجة إلى تحسين الآليات القائمة لتحقيق هذه الغاية.

وليس من المقبول أن تنتهك سيادة الدولة المستقلة من قبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فهذا يثبت في نهاية المطاف أن آليات عام 1945 لا تعمل اليوم بالشكل الأمثل. وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في قيمة مجلس الأمن. وأوكرانيا ستشارك بشكل فعال في إصلاحه. وينبغي لهذه الهيئة أن تصبح أكثر تمثيلية وتوازنا وشفافية وكفاءة. ومن مصلحة الأمم المتحدة على وجه الخصوص أن يكون لديها أداة فعالة إذا كان هناك من ينتهك حق النقض ومركز العضو الدائم ويسيء استخدامهما.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة وأدعو أصدقائنا للمشاركة في إنشاء المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم لاتخاذ إجراءات متضافرة لحماية حقوق سكان القرم وإنهاء احتلال شبه الجزيرة.

كما أدعو إلى تأييد القرار المستكمل "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا" الذي سيقدم إلى الجمعية العامة بحلول نهاية هذا العام.

والأهم من ذلك – ألا تصبح حالتا القرم ودونباس عنصرين اعتياديين في المشهد الدولي حيث لا شيء سوى التقارير والمؤتمرات والبيانات البروتوكولية في ذكرى الاحتلال، والتي ستؤخذ باعتبارها شكلا كافيا لرد الفعل الدولي.

وعلى النقيض من ذلك – وحتى يندمل الجرح في وسط أوروبا، سيظل الشعور بالألم يتردد في أنحاء العالم. والوصفة الوحيدة للعلاج الفعال هي إزالة الاحتلال من شبه جزيرة القرم ودونباس.

أفهم أنه من عام 2014 فصاعدا، يُستمع إلى هذه الرسالة في الأمم المتحدة كل عام. ولكن هنا بالضبط تكمن المشكلة الأكبر. ولا يتعلق الأمر بالحالة الأوكرانية فحسب؛ إنه يتعلق بجميع التهديدات العالمية لكوكب الأرض، والتقارير التي تزداد طولاً عاما بعد عام.

وما هو أكثر رعبا أن المصائب أصبحت أمراً طبيعيا جديدا. لقد اعتاد العالم على الأخبار المفزعة. فهي لا تزال تصدم ولكن سرعان ما تُنسى بمجرد انفجار قنبلة إعلامية جديدة على جدول الأعمال العالمي.

وفي دورة الجمعية العامة في العام الماضي، قلت: "لم يعد هناك مفهوم حرب يخوضها آخرون. إن كوكبنا لم يعد بهذا الحجم".

وقد ثبت ذلك من خلال قضية MH17. وهو ما أثبتته التهديدات البيئية. وكذلك المشاكل المتعلقة بالحصول على الطعام ومياه الشرب.

ويثبت ذلك بتهديدات الإعلام للعالم. إذ يمكن للتضليل والأخبار الكاذبة أن تؤثر على الأسواق العالمية والبورصات وحتى العمليات الانتخابية.

وأوكرانيا، وهي إحدى البلدان التي تتصدى بنشاط للهجمات الدعائية والإعلامية منذ عام 2014، مستعدة للبدء في إنشاء مقر المكتب الدولي لمكافحة التضليل والدعاية في كييف.

وحقيقة أن كوكبنا لم يعد كبيرا بهذا الحجم قد ثبتت أخيراً بحلول عام 2020. فالحرائق في أستراليا التي تهز العالم. أو إسقاط طائرة بوينغ 737، عندما أسقطت طائرة أوكرانية تقل مواطنين من أوكرانيا وكندا وإيران وأفغانستان والمملكة المتحدة والسويد فوق أراضي إيران.

وبالطبع – وباء فيروس كورونا (كوفيد–19)، الذي انتشر بسرعة البرق. ولم يتمكن البشر حتى من البحث في جوجل عن "كوفيد" و "ووهان" فيما كان الفيروس التاجي يطرق بالفعل على باب كل منزل.

ولننظر أيضا في هذا. فيروس كورونا لا يستثني أحدا. ولا يحفل بما إذا كانت الدولة تمتلك أسلحة نووية أو ما هو مستوى ناتجها المحلي الإجمالي، وسواء كانت الدولة جزءاً من مجموعة السبع أو مجموعة العشرين، وسواء كانت تدين بالمسيحية أو الإسلام أو اليهودية أو ديانات أخرى. لا شيء من ذلك يهم (كوفيد).

لقد أظهرت جائحة فيروس كورونا أن عالمنا ليس مجرد ذلك العالم الذي بلا حدود. كما أن الأمر يتعلق بالمسؤولية العالمية، عندما لا يشمل التصدي للتهديدات المشتركة 7 بلدان أو 20 بلدا، بل 193 بلدا على الأقل.

اليوم بدأنا نفهم أن مكافحة COVID-19 لن تستغرق سنة واحدة فقط. وربما لا يكون الوباء الأخير الذي قد نُبتلى به. ولهذا السبب لا بد لنا أن نخرج من الأزمة الحالية أقوى وأفضل إعدادا.

وهذا هو الاختبار لجميع البلدان. ولن يؤدي سباق الموارد المحدودة إلا إلى تفاقم المشاكل. وما نحتاج إليه هو الصدق في الحوار والتضامن الفعال، فهنا تكمن قيمة تعددية الأطراف.

وعلينا أن نتغلب معا على أخطر أزمة اقتصادية في السنوات الأخيرة. والمعدلات المتوقعة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي تتكون من رقمين في بعض الأحيان. وهذه ليست مجرد إحصاءات تثير

اهتمام الخبراء. الأمر يتعلق بانخفاض نوعية حياة البلايين من الناس، مع ما يلوح في الأفق من خطر الجوع الذي قد يعاني منه الملايين.

إن تضافر جهود جميع البلدان أمر لا بد منه في عصرنا. ولا يمكن لأوكرانيا أن تقف بمعزل، وهي مستعدة لتقديم إسهامها في ضمان الأمن الغذائي للبشرية بصفة خاصة.

السيد الرئيس،

في كل عام، ترتفع الأصوات مطالبة باتخاذ إجراءات عملية عوضا عن المناقشات في الجمعية العامة. ويشهد ذلك على الأزمة التي تعانيها الأمم المتحدة والهيكل الأمني وصحة الإنسان، واقتصاداتنا والعالم بأسره.

وينبغي أن تصبح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة قوة دافعة لتحويل منظمتنا إلى هيئة أكثر دينامية وكفاءة.

وأود حقا أن أستهل بياني في عام 2021 بالقول إن الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة ستسجل في التاريخ كمثال للعودة إلى تعددية الأطراف النشطة والتضامن الدولي الفعال.

إنها دورة لم تكتف بذكر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بل بدأت تتبِعها بشكل دائم وثابت.

هي دورة أحيت حقيقة كانت أساسية عندما أنشئت الأمم المتحدة: ليس لدينا كوكب باء. نحن نعيش هنا ومرة واحدة فقط.

وهذا هو بالضبط المستقبل الذي نريده، وهذه هي بالضبط الأمم المتحدة التي نحتاجها. وأتمنى لكم مخلصا، سيدي الرئيس، أن تحققوا هذا الهدف، جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة. وأنا مقتنع بأن أولئك هم الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة.

شكرا لحسن إصغائكم.

سورينام (انظر A/75/PV.7، المرفق الرابع)

خطاب السيد شاندريكابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، أصحاب الفخامة، الزملاء والوزراء والممثلين الدائمين، السيدات والسادة.

مقدمة

السيد الرئيس،

إننا في الواقع نمر بأوقات لم يسبق لها مثيل إبان الذكرى السنوية التاريخية لهذه الهيئة العالمية للأمم. وكان من دواعي الشرف لي أن أُلقي خطابي الأول شخصيا من على منبر الجمعية العامة. وقد حال ظهور وباء فيروس كورونا واستمرار انتشاره دون ذلك. ونحمد الله إذ يمكننا الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحديثة.

وأنتم، كرئيس للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ستواجهون بلا شك تحديات في إدارة العلاقات الدولية ودبلوماسية المؤتمرات. واسمحوا لي أن أتعهد بتقديم دعمنا الكامل في اضطلاعكم بمهامكم بنجاح.

ونحيي سلفكم، تيجاني محمد – باند، على قيادته القديرة للدورة السابقة ونتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

ونود أن نشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الممتازة في توجيه دفة هذه المنظمة.

السيد الرئيس،

إن وباء فيروس كورونا، وبغض النظر عن الخسائر البشرية، يقلب سلاسل إمدادات الأغذية رأسا على عقب، ويشل الاقتصادات ويضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.

وتقرير الأمم المتحدة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2020، أكد ما شهدناه كقادة ومجتمعات محلية، من أن الوباء قد أطلق العنان لأزمة صحية واقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والحجم.

وهذا يضطرنا كمجتمع دولي إلى اعتماد تعددية الأطراف كوسيلة فعالة لكسب هذه المعركة وأفضل دفاع لنا ضد التهديدات العالمية في المستقبل، ومواصلة البحث عن وسائل فعالة لدعم الدول الصغيرة والضعيفة.

ولذلك كان موضوع دورة هذه السنة من المناقشة العامة مناسبا.

السيد الرئيس،

ما فتئت الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية المتعددة الأطراف الأولى وينبغي لها أن تمارس دورها البارز ومكانتها في تطوير وتعزيز المبادئ ذات الصلة بالعلاقات الدولية والقانون الدولي والسلام الدولي والتنمية.

وفي الوقت نفسه، كانت الأمم المتحدة أساسية في ائتلاف العالم معاً دفاعا عن حقوق الإنسان والديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، ودعم سيادة القانون، والحكم الرشيد، والحفاظ على السلام والأمن، والدفع صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في المناقشات العالمية حول مجموعة متنوعة من المسائل – من تغير المناخ والتنمية المستدامة والهجرة واللاجئين والإرهاب والحرب الإلكترونية إلى الانتشار النووي – فقد شهدنا تعددية الأطراف تتعرض للهجوم من حين لآخر.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة قبل 75 عاما، تغير الميدان الجغرافي السياسي تغيرا جذريا. إن عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله تحتاج إلى تقييم منظم.

هل يمكنكم تخيل أننا نتداول منذ أكثر من عقدين حول إصلاح هذا الجهاز الرئيسي!

ولذلك من المناسب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هذا الجهاز لا يزال على أهميته في شكله الحالي. هل هو يجيب على الأسئلة التي تفرضها تحديات اليوم وتطلعاته؟

أرجو، سيدي الرئيس، ألا نضطر إلى أن نسأل أنفسنا هذا السؤال مرة أخرى في 75 سنة!

لذلك، من الأهمية بمكان أن تتكيف تعددية الأطراف مع هذه الأوقات المتغيرة.

وأدعو المجتمع الدولي للأمم إلى الشروع في إجراء تقييم استراتيجي للإطار المتعدد الأطراف القائم.

فلنقْدِم، استنادا إلى الحقائق والتحديات الراهنة، على إيجاد تعددية أطراف جديدة تركز أساسا على السلام والازدهار لجميع الدول وتسمح بزيادة الكفاءة في الإطار المؤسسي الداعم.

إن تعددية الأطراف هي التي تعترف بجميع الدول على قدم المساواة والاحترام، بغض النظر عن حجمها ومستوى تنميتها ومكانتها في النظام العالمي.

إن تعددية الأطراف حيث يشكل امتثال كل دولة من الدول للقانون الدولي والمبادئ المقبولة دولياً، هو الأساس الذي تقوم عليه تفاعلاتنا؛

تعددية الأطراف، التي تقوم على التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية الجمة وتغتنم الفرص المشتركة، هي ما يعزز ثقافة الشمولية والمساواة.

وقد أثبتت الإجراءات الانفرادية دائماً أنها تأتي بنتائج عكسية ولن تؤدي أبداً إلى تحقيق أي هدف محدد. ومع ذلك، فإن الحوار والمشاركة النشطة لجميع البلدان، مع مراعاة المبادئ الدولية، هو ما ينبغي أن نسعى إليه.

والأهم من ذلك، سيدي الرئيس، فإن تعددية الأطراف تحتم علينا أن نجدد الالتزام برؤية ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الأحادي الذي طال أمده المفروض على جمهورية كوبا وشعبها.

تعددية الأطراف من أجل تغير المناخ

السيد الرئيس،

وبينما يركز المجتمع الدولي حاليا على إدارة واحتواء زيادة انتشـــار وباء فيروس كورونا، ينبغي لنا أن نواصـــل تكريس اهتمامنا للتحديات الأخرى ذات التأثير المماثل أو أكبر على التنمية المســـتدامة للبلدان والكوكب بأسره.

ومعالجة أثر تغير المناخ أحد هذه التحديات.

وسورينام، كبلد منخفض الساحل الذي يبلغ طوله 239 ميلاً، من بين البلدان العشرة الأولى الأكثر ضعفاً فيما يتعلق بالآثار الكارثية لارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة للاحترار العالمي.

ومع ذلك، فقد أخذت ســورينام زمام المبادرة بوصــفها البلد الذي يتمتع بأعلى غطاء حرجي ومعدل متدن لإزالة الغابات، داعية إلى تعبئة الموارد المالية دعما لتنميتنا المســتدامة، مع إســهامها بشــكل كبير في التخفيف من الاحترار العالمي.

ويقدر أن غاباتنا الدائمة تخزن 12 جيجا طن من كربون الغابات ســـنويا. وهذا ليس بالإســـهام الضئيل على الإطلاق، على ما أعتقد!

غير أن هذه الالتزامات الوطنية قد لا تخدم إلا شـــواغل محلية معينة، ولكن تعظيم أثرها يقتضـــي مشاركة دولية قوية وأهداف طموحة ويمكن تحقيقها.

وستركز سورينام بقوة على تهيئة فرص الاستثمار والأعمال التجارية. ولهذا السبب أساساً، ستقوم حكومة بلادي بالتطوير والعمل على تنفيذ الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المســتدامة على أوســع نطاق، من خلال تعزيز وتيسير الشراكات النظيفة والخالية من الفساد بين القطاعين العام والخاص.

إصلاح المنظومة الدولية

السيد الرئيس،

في السنوات الماضية، أنجزنا إصلاحات في منظومة الأمم المتحدة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ومشـاركة البلدان النامية، ولا سيما الاقتصـادات الصـغيرة، في النظام المالي والتجاري العالمي هي أحد الإصلاحات التي طال انتظارها.

وأعتقد أن هناك حاجة إلى تعاون استراتيجي عالمي واتباع نُهج مالية – اقتصـادية تكاملية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة شراكات أوثق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

سبل المضي قدما

السيد الرئيس،

ينبغي ألا تكون البلدان النامية والأمم في الجنوب سلبية في سعيها إلى تحقيق التنمية.

وبالتالي، ينبغي مواصلة استكشاف وتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون استبعاد للعلاقات بين الشمال والجنوب، وتوضيح المصالح الاقتصادية والتجارية الجماعية وتعزيزها.

وهذا في جوهره ما تنتخبنا شـــعوبنا من أجله. وهذا ما يتوقعه المجتمع الدولي من قادته، ليكونوا أمثلة للقيادة الملهمة وطلائع الأمل من أجل إنسانيتنا المشتركة.

وهو نفس الأمل الذي يســـمح لنا بتحطيم جدران انعدام الثقة، التي قد تتخذ شـــكل التعصـــب أو الخوف أو العنف. وهو نفس الأمل الذي يقودنا إلى السعي إلى تحقيق السلام والازدهار مثلما فعل أسلافنا.

وهذا الأمل بشـــكل خاص هو الذي ســـيعطي الجيل القادم من القادة القوة للارتقاء بهذه الجمعية العالمية لزعماء العالم إلى المكانة التي ينبغي فيها، جماعيا، أن تجد دول العالم سبلا لحياة أفضـل للمجتمع العالمي بأسره، للسنوات الخمس والسبعين القادمة.

وأهنئ الجميع لبلوغنا هذه الذكرى السنوية التاريخية. فلنسعى جميعا في وحدة واحترام وتضامن إلى جعل السنوات الـ 75 المقبلة أفضل وأكثر أمانا لمستقبلنا.

أشكركم.

سويسرا (انظر A/75/PV.7، المرفق الخامس)

خطاب السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

رؤساءَ الدول والحكومات الموقرين،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

هناك لحظات تترك بصماتها لأجيال. وكان إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسة وسبعين عاماً إحدى هذه اللحظات. لذلك، ينبغي أن نكون ممتنين لآبائنا.

لكن، هل يسمح لنا أن نلقي نظرة نقدية على الأمم المتحدة اليوم؟ – نعم، نحن... بل لا بد لنا أن نفعل ذلك.

في الواقع، وبعد خمسة وسبعين عاماً، لا تزال هناك حروب، عدد اللاجئين والمشردين أكبر من أي وقت مضى، وهناك أزمة مناخية حالياً بدون حل، والملايين يعانون من الجوع ولم نحقق المساواة بين الجنسين.

يمكننا أن ننتقد الأمم المتحدة لذلك – ولكن عن من نتكلم حقاً، عندما نلوم "الأمم المتحدة"؟ إننا في الواقع نتحدث عن أنفسنا، لأن الأمم المتحدة هي الدول الأعضاء فيها. والدول الأعضاء كثيرا ما تقف في طريق عمل الأمم المتحدة. فهي تعرقل القرارات أو ترفض تنفيذها أو تقوض القرارات أو تستخف بمبادئها.

وهذا من شأنه أن يضعف الأمم المتحدة. ويضعفنا جميعاً أيضاً. وإن كنا نريد أمماً متحدة قوية، علينا نحن الدول الأعضاء أن ندعم المنظمة بقوة وأن نعمل معاً لتحقيق أهدافها. لأن أهداف الأمم المتحدة هي أهدافنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعيش في زمن يتسم بالتوترات الجغرافية السياسية. كما أن العديد من الدول تُستقطب بشكل متزايد في شؤونها الداخلية.

إن الأمم المتحدة لا غنى عنها، الآن أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز السلام والأمن في العالم. وهي تجسد قضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وعالم تحكمه سيادة القانون. ومن المستصوب أن نعمل معاً لتحقيق أهداف الأمم المتحدة لأنها تفيدنا جميعاً وتجعلنا أقوى.

وبلدي يفخر بالإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، حتى وإن لم يكن ذلك سهلا دائما. ومن الصعب ترجمة الأهداف التي وضعناها لأنفسنا – بشأن المناخ أو المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال

– إلى سياسة وطنية. ولكن هذا هو السبب وراء انتخابنا جميعنا نحن السياسيين: أن نوفر لشعوبنا وللبشرية جمعاء حياة كريمة في حرية وأمن.

ويدعو بلدي أيضا إلى نظام دولي ينظمه حكم القانون. ونحن ملتزمون بالقانون الدولي الإنساني وبمنع نشوب النزاعات، ونعرض مساعينا الحميدة متى كانت مرغوبة. وبلدي مستعد لتحمل المزيد من المسؤوليات، وهو السبب الذي من أجله صارت سويسرا، لأول مرة، مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2023–2024.

وسويسرا، بالطبع، تؤيد بإخلاص نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار عالميا. ولكن أبعد من هذا النداء، هل من شيء آخر يمكننا أن نفعله؟

علينا أن نبذل المزيد من الجهد لمنع نشوب النزاعات. وهنا أيضا، يجب أن تظل حقوق الإنسان محور عملنا. و "جنيف الدولية" تسهم أيضا في منع نشوب النزاعات، باستضافة مجلس حقوق الإنسان وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، على سبيل المثال.

ومن خلال محاكمة مرتكبي أسوأ الجرائم، تسهم المحكمة الجنائية الدولية في دعم القانون الدولي الإنساني. ونؤكد مجددا في هذا السياق دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام دولي قائم على القواعد. ولتيسير النقاش حول أفضل السبل للتقيد بهذه المعايير الإنسانية، كانت سويسرا من أوائل البلدان التي نشرت تقريرا طوعيا عن تنفيذها على المستوى الوطني. وبلدي يسره أن تحذو بلدان أخرى نفس الحذو.

وفي حين أن من المستصوب محاولة منع نشوب النزاعات والسعي إلى التخفيف من أسوأ عواقبها الإنسانية، من الأهمية بمكان أيضا إيجاد حلول دائمة للنزاعات الجارية. وكعاصمة للسلام، تسهم "جنيف الدولية" في هذا المجال من خلال توفير مساحة للحوار بين الأطراف في نزاع.

إن سياسة السلام التي تنتهجها سويسرا تستند إلى الخصائص الأساسية للثقافة السياسية في بلدي، مثل تقاسم السلطة والانفتاح على الحوار والتسامح ومراعاة مصالح الجميع. وتعتزم سويسرا في المستقبل زيادة تعزيز قدراتها وخبراتها في مجال الوساطة والتيسير من أجل دعم من يرغبون في إنهاء النزاع عن طريق الحوار.

السيدات والسادة،

وبينما تسهم "جنيف الدولية" في تحقيق السلام والأمن في العالم، فهي أيضا مقر منظمة الصحة العالمية، التي تضطلع بدور بالغ الأهمية منذ ظهور وباء فيروس كورونا.

لقد تسببت الأزمة الصحية الحالية في معاناة لا توصف على مستوى العالم. وكانت أضعف الفئات هي الأكثر تضررا، كالطفل في مخيم النزوح المكتظ؛ والأم العزباء التي فقدت وظيفتها؛ والشاب البالغ الذي دُمرت فرص عمله؛ وكبار السن والمرضى، الذين هم في خطر بشكل خاص.

وبلدي يتعامل مع هذا الوباء بأفضل ما تسمح به قدراته.

ومنظمة الصحة العالمية تضطلع بدور رئيسي في مكافحة هذا الوباء. وبوصفها الدولة المضيفة لمنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الصحية الدولية، تلتزم سويسرا بضمان أن يكون في مقدور

تلك المنظمات اتخاذ إجراءات فعالة. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تتوفر لمنظمة الصـــحة العالمية الموارد الكافية والدعم منا جميعاً لإجراء إصـــلاحاتها. فهل من العدل أن تطلب الكثير من هذه المنظمة بينما يأتي 80٪ من تمويلها من التبرعات؟

وفيما يتجاوز الكفاح الضروري ضد الوباء الحالي، يجب أن نفكر الآن في العالم الذي سيخرج من هذه الأزمة والذي لا يمكن أن يكون هو نفســـه عالم الأمس تماما. وإذا كانت كل أزمة تعني المعاناة، فهي أيضا لحظة تغيير تسمح لنا بإعادة اكتشاف أنفسنا.

لذا دعونا نعيد اكتشاف أنفسنا، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف التي حددناها لأنفسنا عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل خمسة وسبعين عاما.

السيدات والسادة،

هناك لحظات تترك بصـــماتها لأجيال. وهذه اللحظات تتطلب اتخاذ إجراءات حاســـمة وشـــجاعة. والأمر كذلك اليوم. ومن منظور بلدي، فإن أكثر المهام إلحاحا هي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، ومضاعفة جهودنا من أجل السلام.

إن الأمر متروك لنا – نحن الممثلين السياسيين لبلداننا – لاتخاذ القرارات الصحيحة من أجل خير إخوتنا في البشرية وكوكبنا. فلنتحمل هذه المسؤولية.

ولنعزز قدرة الأمم المتحدة على العمل، ولنضـمن أن تكون القرارات التي نتخذها اليوم مصـدر فخر لأجيال الغد.

صربيا (انظر A/75/PV.7، المرفق السادس)

خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

أصحاب السعادة،

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة هي مناسبة احتفالية هامة للبشرية جمعاء.

وجمهورية صربيا تؤيد بقوة تعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فالمساواة في السيادة بين البلدان، ونبذ استعمال القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، والتسوية السلمية للنزاعات، واحترام الاختلافات هي المبادئ التي لم تكن صحتها أبدا ولا يجب أن تكون محل شك.

إن التغيرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين إنما تجعل الحاجة إلى التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية المعروفة أقوى.

في هذا العام من الاحتفال الكبير، نحتفل في نفس الوقت بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. وكممثل لبلد وشعب عانى الكثير وتكبد الكثير من الضحايا في محاربة النازية والفاشية، أود القول إن من واجبنا المشترك أن نحفظ الذكرى ونتعلم من الصراع الأكثر تدميرا في التاريخ الحديث، وأن نواجه معا أي محاولة لإضفاء طابع النسبية على الجرائم الشرسة من الحرب العالمية الثانية. ولا يمكننا بناء رؤية جديدة أكثر إشراقا للمستقبل إلا بمساعدة الدروس المستقاة من الماضي المرير.

إن جمهورية صربيا ليست في عداد البلدان الكبرى، لا بإقليمها ولا بتعداد سكانها.

ولهذا السبب، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة محفل له أهمية قصوى، محفل للصغار فيه أيضا الحق والفرصة لطرح ما يعن لهم من مسائل والدفاع عنها بالحجج.

ولهذا، يشرفني أن أخاطبكم اليوم باسم جمهورية صربيا، البلد الذي يلتزم التزاما راسخا بسياسة السلام والرخاء للبشرية جمعاء.

إن المناقشة التي نجريها اليوم في شكل افتراضي تتحدث عن نفسها عن حالة عالمنا اليوم، وهي تأكيد على ضرورة أن نفعل أي شيء للحفاظ على الأمم المتحدة والجمعية العامة وتعزيزها، باعتبارها أهم محفل يمكن فيه الاستماع إلى آراء جميع الدول الأعضاء بشأن أهم المواضيع ذات الأهمية العالمية.

وموضوع مناقشة هذا العام يذكرنا بأهمية تعددية الأطراف كمبدأ مؤسس للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إيجاد حلول في مواجهة التحديات العالمية مثل جائحة فيروس كورونا المعدي الراهنة إلا من خلال الإجراءات المشتركة والتنسيق والاحترام المتبادلين.

ويبرز هذا الوباء أيضا الحاجة إلى التعاون الدولي الوثيق والمكثف، حيث تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية، بدور لا بديل له في الاستجابة المنظمة

للتحديات التي طرأت حديثاً، وهي ليست ذات طابع صحي فحسب، بل إنها ذات بعد اجتماعي واقتصادي وسياسي وأمني أيضا.

ويؤكد وباء فيروس كورونا بقوة على الحاجة والضرورة لوجود الأمم المتحدة وتعزيز دورها. ولا يجب التشكيك أبدا في أهمية هذا المحفل.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا أنه لا يمكن إيجاد استجابة عالمية لمواجهة هذا الوباء الحديث إلا من خلال التعاون المتبادل وتنسيق المواقف والاحترام المتبادل.

إن الأمم المتحدة التي نحتاجها، اليوم وفي المستقبل على السواء، يجب أن تتكيف مع الظروف التي طرأت حديثا، وأن تكون مستعدة للاستجابة المشتركة لتحديات العصر الحديث.

وفي هذا الصدد، فإن الموقف الراهن هو الفرصة التي يجب أن نغتنمها لتعزيز نظام التنسيق والدعم الدوليين.

وفي هذا الصدد تحديدا، يجب أن يكون للأمم المتحدة دور رئيسي، ولهذا السبب يتعين علينا أن نعمل باستمرار على تكييف منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وزيادة كفاءتها، لأنها أفضل طريقة لتحقيق مفهوم تعددية الأطراف بالكامل.

والواقع الذي طرأ حديثا في العالم دليل آخر على أن التحديات الحديثة لا تعرف للبلدان حدودا.

وتواجه صربيا أيضا مشاكل في مكافحة هذا المرض الذي تسبب في تغييرات تكتونية في جميع أنحاء العالم، وتلقينا مساعدة البلدان الصديقة عندما كنا في أمس الحاجة إليها، وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها مرة أخرى.

ولا بد لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى شركائنا الأوروبيين، ولأصدقائنا الصينيين، وأصدقائنا الروس أيضا.

ومن جانبنا، فقد أبدينا التضامن وقدمنا المساعدة إلى بلدان أخرى وسنواصل مساعدة من هم في أشد الحاجة إليها في هذه الأوقات العصيبة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني البالغ للمساعدة والدعم المقدمين من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى حكومة جمهورية صربيا في مكافحة هذا الوباء.

وإلى جانب الدعم المالي الذي تم تخصيصه بالفعل لتعزيز استجابة نظم الرعاية الصحية لوباء فيروس كورونا، سنواصل دعم منظمة الصحة العالمية، وكذلك التحالف من أجل الابتكار في مجال التأهب للأوبئة باعتباره من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التحصين.

ولئن كان الوباء قد هز أقوى اقتصادات العالم، لا بد لي من القول إن صربيا تمكنت من الحفاظ على ميزانية مستقرة، وكذلك على النظام المالي والنقدي بأكمله، وهو على استعداد تام لحجب تدابير المساعدة للاقتصاد المفتوح أمام خطط الاستثمار المحتملة.

لقد استثمرنا جهوداً ضخمة من أجل المساعدة على بقاء اقتصادنا بفضل الإدارة المنضبطة والمسؤولة للمالية العامة في المقام الأول. وعلى الرغم من آثار الأزمة، فقد حققت صربيا نتائج ممتازة في

الاقتصـاد في الربعين الأولين من هذا العام، ولدينا أسـباب قوية للاعتقاد بأننا سـنظل بحلول نهاية العام من بين أكثر الاقتصادات استقرارا في أوروبا.

نحن لسنا بلدا غنيا، وسأقول أيضا إننا لسنا بلدا فقيرا، ولكننا نأمل أن يكون لدينا بحلول نهاية العام أكبر معدل نمو في أوروبا كلها. وحتى الآن، في الأشهر الستة الأولى، أصبحنا أول بلد – على الأقل البلد الذي حقق أكبر معدل نمو، وآمل أن نتمكن من الاستمرار على نفس المنوال.

أصدقائي الأعزاء،

إن العضـوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي هي من أولويات السـياسـة الخارجية لجمهورية صـربيا. غير أن مسـارنا الأوروبي لا يسـتبعد الالتزام بتطوير التعاون وتعميق العلاقات مع البلدان من جميع الأقاليم. ونحن نعتز بعلاقات الشراكة مع البلدان الغربية، بما في ذلك المزيد من التعاون المكثف مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أننا في الوقت نفسـه نفخر بالعلاقات الاسـتثنائية مع الاتحاد الروسـي وجمهورية الصـين الشعبية. وكما ترون، نحن لا نخفي ذلك، نحن فخورون جداً بصداقاتنا. والتعاون مع البلدان الأفريقية وبلدان آسـيا – المحيط الهادئ وبلدان أمريكا اللاتينية الصـديقة هو أيضـا في محور تركيز أنشـطتنا في سياستنا الخارجية.

إضـافة إلى ذلك، فإن تحسـين التعاون الإقليمي هو نقطة الانطلاق الأسـاسـية لسـياسـتنا الخارجية، ونعتقد أننا في العلاقات مع جيراننا قد تصـرفنا كشـريك مسـؤول وموثوق به. ونحن ملتزمون بالحفاظ على الاسـتقرار الإقليمي وتكثيف التعاون في جميع المجالات، إذ أنه يسـهم في عملية المصـالحة والترابط الوثيق والتنمية، ويعود بالنفع على مواطني المنطقة بأسرها.

وندرك خطورة المشـكلة وتعقدها في العلاقات مع بعض جيراننا، ونحن ملتزمون بحلها من خلال الحوار حصرا، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية.

وفي هذا السـياق، تسـعى صـربيا إلى التركيز بشـكل خاص على تنمية التعاون الاقتصـادي، إيمانا منها بأن هذا النهج قد يسهم في زيادة الثقة المتبادلة، وبالتالي تيسير حل القضايا المفتوحة.

ونظرا لحاجتنا تحديدا إلى تعزيز التعاون الاقتصـادي وتهيئة مناخ استثماري مؤات في منطقة غرب البلقان، قمنا في خريف عام 2019، مع رئيسـي وزراء مقدونيا الشـمالية وألبانيا، زوران زائيف وإدي راما، بتدشين المبادرة الهادفة إلى تمكين حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتوثيق التعاون بين بلداننا الثلاثة.

وأريد التأكيد على أن المبادرة مفتوحة لأصـحاب المصـلحة الآخرين من غرب البلقان، وأدعوهم بموجب هذا إلى الانضمام، ذلك أن جوهرها هو أن تكون شاملة تماما للجميع في منطقتنا.

ونعتقد أن المنظور الأوروبي للمنطقة كان ولا يزال حافزا هاما لعمليات الإصلاح الضرورية وتعزيز التعاون. ونعتقد أنه بدون الاندماج الكامل لغرب البلقان في الاتحاد الأوروبي، لن يكون الحيز الاقتصـادي والسـياسـي المشـترك في القارة الأوروبية مكتملا، ونحن مقتنعون بأن سـياسـة التوسـيع ليسـت في مصـلحة مواطني غرب البلقان فحسب، بل في مصلحة الاتحاد الأوروبي أيضا.

ويسـرني أنه حتى في هذه الفترة الصـعبة التي سـببها وباء فيروس كورونا، فقد تجلى في المنطقة مسـتوى عال جدا من التضـامن المتبادل، وهو ما يعد إلى حد كبير نتيجة للعلاقات البناءة والاسـتباقية التي

كانت صربيا تبنيها في السنوات السابقة مع جيرانها. وقد تعاونا بشكل مكثف مع بلدان المنطقة فيما يتعلق بإعادة المواطنين إلى أوطانهم، وكذلك فيما يتصل بمسائل المساعدة الإنسانية والطبية، بل والإمداد المنتظم بالسلع أيضا.

وكان القرار المتعلق بإنشاء "ممرات خضراء" في منطقتنا مفيدا، حيث أتاح نقل المساعدات بسلاسة ودون تأخيرات عند نقاط العبور الحدودية والإدارية.

أصحاب السعادة،

إنكم على دراية بمشكلتنا المتعلقة بالحفاظ على السلامة الإقليمية لصربيا، أي الجهود الرامية إلى حل قضية إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي – رغم كل العقبات. وسياسة صربيا على وجه التحديد من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتعاون والتقدم الاقتصادي، التي ذكرتها سابقاً، هي حافز كاف لمعالجة حل هذه المشكلة التي طال أمدها، بما يخدم مصلحة الصرب والألبان على السواء.

وعلى هذا المسار، واجهنا، وسنواجه ضغوطا عديدة لأن صربيا تقف عند مفترق الطرق حيث تتصادم المصالح السياسية المختلفة. ونعتقد أنه سيكون من الممكن التوصل إلى حل بعد الحوار الطويل والصعب، ولكن أؤكد لكم أن صربيا لن توافق أبدا على الإذلال. إن القبول بأي شيء لا يشكل حلا توفيقيا لا شأن لنا به. وبنتيجة الحل التوفيقي، يجب أن يكون الجانبان على نفس المستوى إما من الرضا أو عدم الرضا.

والتجديد الأخير للحوار بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بعد عامين تقريبا من الجمود، هو بكل المقاييس الخطوة الأولى على هذا المسار.

وإضافة إلى ذلك، ثمة خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق إيجاد حل مقبول للطرفين لمسألة كوسوفو وميتوهيا تمثلت في التوقيع مؤخرا على اتفاق التطبيع الاقتصادي في واشنطن، الذي ينطوي على مجموعة من المشاريع الاقتصادية ومشاريع البنية الأساسية من شأنها أن توفر حياة أفضل لجميع المواطنين في ذلك الجزء من بلدنا ومنطقتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد وأشيد بالدور البناء والمهم للغاية الذي قامت به إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب في التوصل إلى هذا الاتفاق، الذي يعد إشارة مهمة على التزام الجانبين بإيجاد حل دائم ومستدام لهذه المسألة الهامة.

إن الحوار بين بلغراد ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، الذي استؤنف في بروكسل بوساطة من الاتحاد الأوروبي، هو الطريق الحقيقي للتوصل إلى اتفاق مستدام بين الجانبين، ولكن نقطة البداية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مُذلة وغير مقبولة بما يسمى باستقلال كوسوفو.

ورغم كل شيء، نعتقد أن الاتفاق بين الصرب والألبان هو مفتاح الاستقرار الإقليمي. وجمهورية صربيا تظل ملتزمة بإيجاد حل توفيقي لمسألة كوسوفو وبناء مستقبل مشترك من خلال سياسات السلام والتعاون.

سيداتي وسادتي، أصحاب السعادة،

إن جمهورية صربيا ليست ملتزمة بالسلام والأمن والازدهار الاجتماعي والاقتصادي في البعدين الوطني والإقليمي فحسب، بل تدرك أيضا أهمية المشاركة الفعالة في هذه المجالات على الصعيد العالمي. ونولي أهمية كبيرة لجهود الأمم المتحدة في تعزيز وصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، ونشارك بشكل فعال في نظام الأمن الجماعي.

ومن خلال مواصلة تقليد مشاركة يوغوسلافيا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي بدأت في عام 1956، يشارك ممثلو صربيا بنشاط في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحفظ السلام. ومن دواعي فخرنا الكبير كوننا البلد الرائد في منطقة غرب البلقان، وتاسع أكبر مساهم في قائمة القوات المسلحة وقوات الشرطة الأوروبية المساهمة في بعثات الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، ستواصل صربيا الإسهام في مكافحة الإرهاب من خلال التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، هما خطوتان رئيسيتان في مواجهة بعض أكبر التحديات اليوم – عدم استقرار الاقتصاد العالمي، وتزايد التفاوت الاجتماعي، وآثار تغير المناخ.

أصدقائي الأعزاء،

ينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة "دستورا" للمجتمع الدولي الحديث، ومجموعة المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات والعمليات الدولية في المجتمع الدولي التي يجب ألا يحيد عنها أحد.

وللأسف، في نهاية القرن العشرين، كنا في بلدي شهودا وضحايا إجراءات وأنشطة أحادية لا تقوض نجاعة تعددية الأطراف وآليات التعاون الدولي وتشكك فيها فحسب، بل وفي القانون الدولي ذاته.

وفي ذلك الوقت، تعرضت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للقصف دون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تعرض ميثاق الأمم المتحدة لانتهاك شديد.

بعد ذلك، وبإجراء انفرادي أعلنت بموجبه المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا استقلال ما يسمى بكوسوفو، انتُهك قرار مجلس الأمن 1244 (1999) وتعرض استقرار جمهورية صربيا، بل واستقرار المنطقة بأسرها لخطر شديد. واسمحوا لي أن أذكركم بأن جمهورية صربيا ملتزمة تماما بإيجاد حل توفيقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا. إن سياستنا هي سياسة مسؤولة؛ نحن نفعل كل شيء لحماية مصالح شعبنا، ولكن أيضا لحماية السلام والاستقرار الإقليميين.

إن جمهورية صربيا، من خلال الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، واحترامها لقرار مجلس الأمن 1244 (1999)، تدافع في الوقت نفسه عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فضلا عن سيادة مجلس الأمن.

ونعتقد أنه من الضروري زيادة تعزيز الجهود في الفترة المقبلة حفاظا على المبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمة قبل 75 عاما. ونحن مقتنعون بأن دور الأمم المتحدة في هذه العمليات كان، ولا يزال، بغير بديل. وأطمئنكم إلى أن جمهورية صربيا ستواصل العمل كشريك جاد وموثوق به في تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون داخل الأمم المتحدة وبناء مستقبل أفضل لنا جميعا.

وكما قلت من قبل، فإن جمهورية صربيا ليست ضمن مجموعة البلدان الكبيرة، لا من حيث مساحة أراضـــيها ولا تعداد ســـكانها. ولكن، إذا حكمنا بمعيار ثقافتنا وإســـهامنا في العلم، فإن بلدنا من بين أكثر الدول تقدما.

واليونسكو الذي يبدي إعجابا خاصا بفننا في القرون الوسطى وبمن أجرؤ على القول إنه أهم رجل في القرنين 20 و 21، عالِمنا نيكولا تسلا، يثبت إسهامنا في الحضارة والصالح العام. والإطار الزمني بين اللوحة الجدارية "الملاك الأبيض"، أول لوحة أُرسلت إلى الفضاء الخارجي، وتسلا، يغطي الفترة من عصر النهضة إلى معاصرينا.

وصربيا، في سعيها إلى تحقيق سلام دائم ورفاه مشترك، ألزمت نفسها بالحياد العسكري. ونعتقد بحق أنها واحدة من أقوى رسائل السلام التي وجهت من البلقان إلى العالم.

قالت الفنانة الأميركية الكبيرة أيسيدورا دنكان بعد الحرب العظمى: "إن عنف الكبار والأقوياء يمكن أن ينقلب عليهم في أحيان كثيرة. وخير مثال على أن المرء ينبغي ألا يعامل الصغار بوحشية هو هذه الأمة الصربية الصغيرة التي أنهت إمبراطورية استمرت لما يقرب من ألف سنة..."

إن صربيا تكره العنف بكل أنواعه. وصربيا تريد السلام والازدهار، لنفسها وللبشرية جمعاء. صربيا تريد السلام لمنطقتها.

شكرا لحسن إصغائكم ولتبقوا سالمين.

غيانا (انظر A/75/PV.7، المرفق السابع)

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

جمهورية غيانا تهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتمنى لكم فترة عمل ناجحة في توجيهكم لعمل الجمعية العامة خلال العام المقبل. وأؤكد دعم غيانا لكم في إسهامكم في تشكيل الأمم المتحدة التي نحتاجها من أجل تحقيق المستقبل الذي نريده.

وأشارك الآخرين في توجيه الشكر لسعادة السيد تيجاني محمد – باند، نيجيريا، على قيادته الممتازة للدورة الرابعة والسبعين، خاصة خلال الظروف التي لم يسبق لها مثيل بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا.

ولا يفوتني أن أثني على الأمين العام غوتيريش وفريقه على عزمهم وبراعة تنظيم هذه الجمعية في شكل افتراضي لأول مرة. وهذه تذكرة بأن كل أداة تحت تصرفنا يجب أن تستخدم لخدمة مصالح البشرية على أفضل وجه.

السيد الرئيس،

تولت حكومتي مهامها في الثاني من أغسطس من هذا العام. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لدفاعه عن الحقوق الديمقراطية لمواطنينا.

وحكومتي ملتزمة بزيادة الإدماج السياسي وإنفاذ إصلاحات مؤسسية لضمان احترام الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الدستورية. وتعترف حكومتي بكرامة الفرد وقدره، وهي عازمة على أن تكفل لمواطني البلد مستوى معيشي أعلى.

وأشارك الآخرين في تهنئة الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وآمل أن نتمكن من الاجتماع قريبا في ظروف أقرب إلى الطبيعية للاحتفال رسميا بهذا المعلم الهام.

لقد ولدت الأمم المتحدة قبل 75 عاما في خضم آثار الحرب والوعد بإعادة الإعمار. وأنشأ المجتمع الدولي الأمم المتحدة ووضع فيها أمله في أن تؤذن ببدء عصر من السلام والازدهار.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلتزم بإنهاء ويلات الحرب، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وضمان المساواة للرجال والنساء والأمم، والدفاع عن مبادئ القانون الدولي، والنهوض بالحريات الإنسانية والتقدم الاجتماعي.

وكل دولة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، ليس لها سوى صوت واحد داخل هذه الجمعية. ولا تزال الجمعية العامة محفلا لا تقدر قيمته بثمن حيث يمكن للدول الصغيرة أن تُسمع صوتها وتتحد من أجل صالحها المشترك.

والدول النامية بصورة خاصة مدينة بشدة لهذه المنظمة. ووكالاتها وشبكاتها المنتسبة – بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – كانت مفيدة

في تخفيف حدة الفقر والجوع والمجاعة؛ إنقاذ الأرواح ورعايتها؛ وضـــمان احترام حقوق الإنســـان؛ وتحقيق المزيد من المساواة للمرأة؛ وحماية الأطفال؛ ودعم البيئة وتقديم المساعدة الفنية للدول النامية.

السيد الرئيس،

أطلب منكم جميعا أن تعودوا بذاكرتكم إلى عام 2015، وإلى مؤتمرات الأمم المتحدة المحورية الثلاثة المعقودة خلال ذلك العام. في حزيران/يونيه، تناول المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا، التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول النامية، أي الوصول إلى التمويل الإنمائي. وفي أيلول/سبتمبر، استضافت الجمعية مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة واعتمدت 17 هدفاً للتنمية المستدامة اتفق أعضاء الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول عام 2030. والأهم من ذلك أن مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ المعقود في باريس قد توج باتفاق باريس التاريخي. ويمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أكبر التزام منفرد قطعته البلدان على التزامها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وهذه الأحداث الثلاثة تجسد الطابع الحقيقي لهذه المنظمة – فهذه أمم العالم تتوحد للتصدي بجرأة لهذا الخطر ولتعزيز التنمية المستدامة.

إن الأمم المتحدة، المتسلحة بالرؤية السامية، وإن كانت طموحة، للأمن والازدهار العالميين، لا تزال اليوم على نفس قدر أهميتها وضرورتها كما كانت في عام 1945. لقد تغير العالم تغيرا ملحوظا في السنوات الخمس والسبعين التالية، ولكن الأمم المتحدة تكيفت مع التغيير وكانت من عوامل التغيير أيضا.

ومن بين التغييرات التي شهدتها الأمم المتحدة انتشار الدول المستقلة حديثا في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية. والعديد من هذه الدول المستقلة حديثاً هي بلدان نامية تمثل أكثر من نصف دول العالم وسكانه.

ويجب أن تعكس هذه الحقيقة شكل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وينبغي إصلاح مجلس الأمن، خصوصا، لزيادة عدد البلدان النامية الأعضاء الدائمين.

السيد الرئيس،

لا تزال البلدان النامية تواجه قيوداً ترتبط بالوصول المحدود إلى التمويل الإنمائي. وتحسين الوصول إلى هذا التمويل أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الدفاع عن حاجة الدول النامية للحصول على قدر كبير من التمويل الإنمائي.

وعلى الأمم المتحدة واجب خاص لضمان الوفاء بالتزامات الأعضاء بموجب الاتفاقات الدولية، وعكس مسار الانتكاسات في الوفاء بالالتزامات. وتثني غيانا على العمل الجاري لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة التركيز على الإصلاحات المصممة بحيث تسمح للأمم المتحدة بالاستجابة بشكل كاف للثغرات القائمة والناشئة في مجال التنمية وإيجاد حلول للتهديدات القائمة.

السيد الرئيس،

إن تعددية الأطراف هي مفتاح الحلول لمشاكل البشرية. لقد أثبتت الأزمات المستمرة في مجالي الصحة العامة والمناخ أن من المصلحة المشتركة للبشرية أن نتبنى مُثُل تعددية الأطراف بالكامل.

وكشـــهادة على التزام غيانا بتعددية الأطراف، تولينا في كانون الثاني/يناير من هذا العام رئاســـة مجموعة الـ 77 والصين. وبياننا للعالم هو أن قدرة الدولة على القيادة ليست مقيدة بحجمها.

وخطة الأمم المتحدة للتنمية هي نتاج جهودنا المتعددة الأطراف. وخطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 لا تزال خطة عمل قابلة للتطبيق لتحويل العالم إلى مســار مســتدام وقادر على الصــمود. وفي عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المســـتدامة الحيوي الأهمية هذا، يجب أن نركز بالكامل على القضـــاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. فلا ينبغي أن يتخلف أحد عن الركب.

وفي وقتنا هذا، هناك ما يبرر إجراء تقييم جاد وشـامل لخطة التنمية، بهدف إعادة الالتزام بأهدافه. ولذلك، من المؤســف أننا أهدرنا فرصـــة اعتماد وثيقة ختامية قوية في ختام الجزء الرفيع المســتوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ولم تكن الشـراكات العالمية من أجل التنمية أكثر إلحاحا من أي وقت مضــى بغية تعبئة الوســائل اللازمة لتنفيذ "الخطة". وتعتقد حكومتي أن على الجمعية العامة والمجلس الاقتصــادي والاجتماعي أن يقوما بدور أكثر استباقية في حفز الشراكات، وأن يعملا كمنبرين لضمان الاتساق في المبادرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – السياسية المشتركة المضطلع بها.

ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضـــى إلى عودة الإرادة الســـياســـية والالتزام بحماية البنيان والمؤســســات المتعددة الأطراف، بما في ذلك محكمة العدل الدولية. وغيانا تجدد الثقة في هذه المؤســســة. ونحن ملتزمون بسيادة القانون الدولي، بما في ذلك الحل السلمي للمنازعات.

وعليه، قامت غيانا في آذار/مارس 2018 بإيداع عريضـــة لدى المحكمة تطلب تأكيد صـــحة قرار التحكيم لعام 1899 والحدود الدولية التي أنشـــأها. ويســـعدنا أن نبلغكم بأن محكمة العدل الدولية عقدت في 30 حزيران/يونيه 2020 أول جلســـة اســـتماع فعلية بشـــأن الخلاف القائم بين غيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وللأسف، رفضت فنزويلا المشاركة في جلسة الاستماع. وتنتظر غيانا الآن قرار محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان للمحكمة اختصاص النظر في الأسس الموضوعية للقضية.

السيد الرئيس،

وإذ ننظر في حالة عالمنا اليوم، يجب أن نعترف بالتحديات التي تواجهنا وآثارها على تقدم وازدهار شعوبنا. ويأتي في مقدمة هذه القائمة وباء فيروس كورونا وآثاره المتعددة الأبعاد. وقد شن الوباء هجوما على صـحة ورفاه شـعبنا وتأثر الاقتصـاد سـلبا بهذا الهجوم. إن هذه الجائحة تعكس مسـار مكاسـبنا في مجالات الصحة والفقر والتعليم.

ويواجه تصـميم الأمم المتحدة اختبارا أصـعب من أي وقت مضـى، ومن الواضـح أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب على الآثار الموهنة. ويجب أن تســترشــد الأمم المتحدة في مســارها بهذا الواقع حتى تتمكن من دعم جهود البلدان النامية لإعادة البناء وزيادة القدرة على التكيف.

ويلزم وجود نظام قوي متعدد الأطراف للعمل الجماعي من أجل القضاء على هذا الوباء. وإنني أقر بدعم وكالات الأمم المتحدة في اســـتجابة بلدي لأزمة وباء فيروس كورونا. ونحن نثق في جهود منظومة الأمم المتحدة وندعمها لضـمان الوصـول العالمي العادل والشـفاف وفي الوقت المناسـب إلى الأدوات الوقائية والمعدات والمواد اللازمة للاختبار. وفي هذا الصـــدد، نقدر الدور الهام الذي تضـــطلع به منظمة الصـــحة

العالمية في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة وفي التأهب والاستجابة في مجال الصحة العامة على مستوى العالم. ونتطلع إلى زيادة التعاون الدولي لاحتواء هذا الوباء والتخفيف من وطأته ودحره.

السيد الرئيس،

إن تغيّر المناخ هو ما ينافس هذا الوباء ويضاعف من آثاره. وكل عام يحطم الرقم القياسي السابق للأحوال الجوية والأحداث المناخية القاسية. وكدولة ساحلية منخفضة، تعي غيانا تماما الخسائر الفادحة لهذه الظروف الجوية القاسية. ولكن القدرة على الصمود في وجه المناخ مكلفة بنفس القدر. وبالتالي، فإن البلدان النامية تقع بين المطرقة والسندان. والطريقة الوحيدة لتخفيف هذا العبء هي من خلال العمل المنسق والمتوازن بشأن المناخ، لا سيما عن طريق التخفيف من الآثار وتمويل الأعمال المتعلقة بالمناخ، والتعاون التقني وبناء القدرات. كما نحث الدول كافة على أن تدرج أهدافا طموحة في إسهاماتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس وأن تعمل بجدية من أجلها.

إن استراتيجية غيانا للتنمية المنخفضة الكربون تعكس خطتنا الوطنية للتنمية. وهذه الاستراتيجية ستكفل لنا الوفاء بإسهاماتنا المحددة وطنيا ووضع بلدنا على مسار التنمية المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ.

السيد الرئيس،

إن التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة ستعرقله النزاعات. ولذلك، يجب أن نواصل تكريس جهودنا الجماعية لتحقيق السلام في كل منطقة من مناطق العالم.

السيد الرئيس،

إن المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها في أيدينا. ونحن من يرسم خريطته. ويجب ألا يجدنا التاريخ ضحايا للتقاعس أو الاستسلام للفشل.

وتعددية الأطراف هي السبيل إلى تحقيق غاياتنا. ويجب أن نعمل بشكل جماعي للحفاظ على هذا الصك وتعزيز الأمم المتحدة ونحن نبني عالما أفضل لجيلنا والأجيال التي تأتي من بعده.

أشكركم.

وبارك الله في جميع شعوب هذا الكوكب، شكراً لكم.

باراغواي (انظر A/75/PV.7، المرفق الثامن)

خطاب السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

بما أن الجمعية هذه حدث افتراضي، فإنني أتوجه بتحيات حارة إلى الجميع في هذا الوقت العصيب في خضم الوباء. لقد اتحدنا أكثر من أي وقت مضى بروح التضامن.

أرحب بالسفير فولكان بوزكير مهنئا إياه على انتخابه رئيسا للجمعية العامة ومتمنيا له التوفيق. وأرحب أيضا بالأمين العام أنطونيو غوتيريش وأشكره على عمله.

السيد الرئيس،

غير الفيروس التاجي حياة الجميع، وجلب معه الكثير من الألم وعدم اليقين، وأدى إلى فقدان عدد لا يحصى من الأرواح، وفرض ضغطا قويا على النظم الصحية في جميع البلدان.

وأنا أتفق مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على أن هذا هو التحدي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

كما أدت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية دمرت فرص العمل وتسببت في الديون والتحديات في سداد المدفوعات. ولم يكن هناك بلد مستعد لذلك. ولهذا السبب أعتقد أنه ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تعيد تصميم استراتيجياتها تعزيزا لانتعاش اقتصادي يكون أكثر إنسانية ودعما وذا شأن.

أصحاب السعادة،

إن عالم اليوم يفرض علينا مشاكل لا يمكن معالجتها بمعزل. ولذلك، فإن تعميق تعددية الأطراف أداة فعالة للاستجابة للاحتياجات التي نتشاطرها، مثل السعي إلى السلام، وحماية حقوق الإنسان، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ، والتجارة الدولية القائمة على المبادئ والقواعد. وعليه، فإننا نؤكد على أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كخريطة طريق ينبغي أن توجهنا نحو عالم أكثر إنصافا للأجيال المقبلة.

وللبلدان النامية غير الساحلية احتياجات خاصة وتحديات معينة يجب التصدي لها. وفي هذا الصدد، تؤكد باراغواي أهمية التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا بشأن هذه المسألة، وخاصة من جانب بلدان المرور العابر.

وانطلاقا من روح التكامل التي تسعى إلى تعزيز التجارة وتحقيق المنافع المتبادلة للاقتصادات والمجتمعات، تلتزم باراغواي بالتوقيع المبكر على الاتفاق بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

حضرات السيدات والسادة،

أؤيد مرة أخرى التزام باراغواي بحماية الحياة والأسرة وحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في دستورنا.

ولذلك، ندين بشـــدة الإرهاب والجماعات الإجرامية التي تســـتخدم اليوم الأطفال والمراهقين كدروع بشـرية لتحمي نفســها. إنهم يســتغلونهم ويعرضــونهم للعنف، ويلقونهم ويدربونهم على اســتخدام الأســلحة. فالأطفال، الذين ينبغي أن يكونوا في بيوتهم، يُســـتخدمون من قبل المجرمين الذين يلجأون إلى الاختطاف والابتزاز والاتجار بالمخدرات لإعالة أنفسهم. وهذا يترك ندوباً مؤلمة على عائلاتنا. وتتأثر باراغواي به.

وهذا يقودني إلى التأكيد على واجب حماية ســكان بلدي من تلك الجماعات الإجرامية التي تســعى إلى تبرير ســلوكها غير المشــروع بروايات مموهة بالأيديولوجية وتدعمها دعاية تهدف إلى تشــويه الحقيقة. وعدم المشروعية يكون جريئا بالتستر عليه. وهو ماهر جدّا في اكتساب صفات حسن النية والإيثار, إلا أن باراغواي أبت أن تُخدع. ولن يغمض لنا جفن حتى يُطبق عليهم القانون بكل ثقله.

وســـتظل أبواب بلدي مفتوحة أمام المنظمات الدولية التي تعرض علينا تقديم الدعم والتحقق من جهودنا.

وباراغواي تتصرف بشفافية وتظل ملتزمة بالقانون.

السيد الرئيس،

باراغواي تؤيد إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر شمولا واستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وسنواصل أيضا المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، كما فعلنا لعقود.

حضرات المندوبين الموقرين،

إن الشتات الفنزويلي هو ثاني أكبر الشتات في العالم. وقد أُجبر أكثر من 5 ملايين فنزويلي على الهجرة إلى بلداننا. وأعرب مرة أخرى عن تضــامني مع الشــعب الفنزويلي الذي ما زال يعاني. وســتواصــل باراغواي دعم الإدانة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في فنزويلا.

واســتنادا إلى مبدأ العالمية الذي تعرف به هذه المنظمة، نؤيد طلب تايوان بالانضــمام إلى منظومة الأمم المتحدة.

كما نرحب بإقامة العلاقات الدبلوماســية التاريخية بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين وإســرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن تســـهم هذه الروابط الجديدة في تحقيق الســـلام والازدهار في الشرق الأوسط.

أصحاب السعادة،

لا يمكننا تحقيق النتائج التي يحتاجها شــعبنا وما يتوقعه منا إلا بالعمل معا لبلوغ هدفنا المشــترك وبناء هيكل دولي حديث والارتقاء إلى مستوى الموقف.

أترككم مع كلمات قداســـة البابا فرانســـيس: ”عندما نخرج من هذا الوباء، لن نتمكن بعد الآن من القيام بما كنا نقوم به وكيف كنا نفعل ذلك. كلا، كل شـيء سيكون مختلفاً... ومن التجارب الكبرى للبشرية، بما في ذلك الوباء، فإننا نخرج إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ. نحن لا نخرج نفس الشيء“.

آمل أن يكون اجتماعنا، الذي يدل على التضـــامن، مســـتديما وأن يســـاعدنا على الخروج إلى ما هو أفضل.

أفغانستان (انظر A/75/PV.7، المرفق التاسع)

خطاب السيد محمد أشرف غاني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، سيداتي وسادتي،

نحن، شعوب الأمم المتحدة، نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لنا. ونحن نفعل ذلك في وقت من الاضطرابات العالمية غير المسبوقة. وجميعنا هنا اليوم نتشاطر حالة مشتركة – حالة لا تميز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذا الاضطراب الذي يميز عصرنا هو ظاهرة عالمية. وبينما نتحمل جميعا نصيبا من عبء هذا الاضطراب، فإن بعض البلدان تتحمل نصيبا أكبر بكثير من غيرها.

وأفغانستان واحدة من هذه البلدان. ونجد أنفسنا في الوقت نفسه في مركز الفرص الإقليمية، وكذلك في قلب مظاهر المشاكل العالمية. فأفغانستان تقع في قلب آسيا. إن مياهنا تربطنا معا؛ وثقافاتنا ولغاتنا تعطينا قاسماً مشتركاً. وحاجة جنوب آسيا إلى موارد الطاقة ووفرتها في آسيا الوسطى يجعلان أفغانستان موصلاً بالغ الأهمية. ولا يمكن لآسيا أن تندمج بدوننا. إننا في قلب الطاقات غير المستغلة التي يمكن أن تحقق الرخاء والسلام لمنطقتنا. ولكن هذا يعني أننا نقف مباشرة أيضا في وسط الاضطراب الذي يؤثر علينا جميعا اليوم. نحن نعاني أسوأ ما في الأمر. ولكن أفغانستان يمكن أن تكون نموذجا للتغلب على الاضطرابات التي نواجهها جميعا بنجاح. وهذه المهمة، شأنها شأن الاضطراب، هي مهمة تخصنا جميعا.

وعلينا أولا أن نحدد أسباب هذا الاضطراب. هناك خمسة مصادر، تتعامل أفغانستان معها جميعا في وقت واحد. لقد كشف وباء فيروس كورونا عن نقاط ضعفنا، لدرجة أننا كمجتمع عالمي لم نعد قادرين على تجاهلها. وكان من حسن حظنا نحن الأفغان أننا قد احتوينا الموجة الأولى من الوباء من خلال التعاون الوثيق من جانب الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع، مع الحد الأدنى من المدخلات من وكالات الأمم المتحدة، إلا أن هذا الوباء كشف عن ثغرات في نظمنا يجب معالجتها.

لقد فعلت بنا جائحة فيروس كورونا ما فعلته الحرب العالمية الثانية بأجيال قبلنا – ولكل منهما كلفة بشرية هائلة وكلاهما ظاهرة ذات تأثير عالمي، وقد اضطررنا آنذاك، والآن، إلى إيلاء الاهتمام واتخاذ إجراءات غير مسبوقة.

وفي مواجهة مواطن الضعف التي تفاقمت بسبب هذا الوباء، فإن هناك عاملا آخر من انعدام المساواة والبطالة يقلب عالمنا رأسا على عقب – وأقصد الثورة الصناعية الرابعة. إن العصر الرقمي يداهمنا، ويتحدانا لتكييف الطرق التي نستهلك بها والطرق التي نعمل بها والطرق التي نحكم بها.

وفي أفغانستان، نقوم بتجربة كيفية التكيف بحيث يمكن استخدام هذه الثورة الرقمية كمصدر للفرص الاقتصادية لسكاننا وغالبيتهم من الشباب، ووسيلة لتعزيز نظمنا للحكم وسيادة القانون. ونحن ننظر إلى الأمام مع العلم أنه إذا حاولنا استنساخ نماذج القرن التاسع عشر أو العشرين الآن، فإنها ستصبح غير ذات صلة بمجرد تثبيت استقرارها. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للمحاولات العالمية لتسخير محرك الثورة الصناعية الرابعة – علينا أن نفكر استباقا لعصرنا.

وهذا النوع الجديد من الثورة الصـــناعية، مقترناً بالوباء، قد شـــكل تحديات في تخطيط وتنفيذ هذا التجمع بالذات، ومع ذلك تمكنت قيادة الجمعية العامة للأمم المتحدة بصـورة إبداعية من تحويل هذه التجربة إلى تجربة أكثر كفاءة وفعالية وراحة وأقل خطورة بكثير. وأود أن أهنئ سـعادة السـيد فولكان بوزكير لا على توليه رئاسـة الدورة الخامسـة والسـبعين للجمعية العامة هذه فحسـب، بل أيضـا على نجاحه في التغلب على التحدي الخاص باستضافة تجمع ضخم من قادة العالم خلال هذا الوباء.

لقد تطور العنف والحرب أيضـا، وهو تطور شـهدناه نحن الأفغان وعانينا منه بالفعل. إننا نعيش، ونموت، داخل الموجة الخامسـة من الإرهاب العالمي، التي ترتبط فيها شبكات الإرهاب العالمية ارتباطا وثيقا بالشبكات الإجرامية العالمية، مما يجعل الحرب غير تقليدية تماما وبناء السلام أكثر تحديا.

وكدولة ومجتمع، فقد أظهرنا الالتزام والتعاطف والشجاعة لاتخاذ قرارات صعبة لبدء محادثات سلام مباشـرة مع الطالبان. إلا أن ذلك غير كاف. ولكي تتحقق الاسـتدامة في أفغانسـتان، يجب أن نتعامل مع مشكلة الإرهاب الذي يعصـف بمنطقتنا من جذورها وأن نعالجها باعتبارها تلك الظاهرة العالمية، مع ما تمثله من تهديد.

إن أحزان الشـعب الأفغاني التي لا توصـف، لا سـيما النسـاء والأطفال، خلال السـنوات الأربعين الماضـية، هي بمثابة تذكرة بأهمية ميثاق الأمم المتحدة، وأيضـا بوعده الذي لم يتحقق بـــ"صـون السـلم والأمن الدوليين".

وتغير المناخ أطلق العنان لنوع آخر من العنف والمعاناة لشـــعبنا. وتأتي أفغانســـتان في المركز السابع عشر في قائمة الدول الأكثر تضررا في العالم.

وفي الشـهر الماضـي تحديدا، قُتل أو أصـيب مئات من الأفغان، ودمرت منازلهم وسـبل عيشـهم بالكامل، عندما اجتاحت مياه الفيضـــانات الهائلة مقاطعة باروان و 13 مقاطعة أخرى. وقبل ذلك بعامين، قادنا الجفاف الشديد، وهو الوجه الآخر لتطرف المناخ، إلى نقص محصول القمح على مستوى البلاد، ليقلب رأسا على عقب سبل عيش غالبية سكاننا الذين يعتمدون على العمل في الزراعة لجلب الطعام إلى موائدهم.

إن الجفاف والفيضـانات حدثان موسـميان في أفغانسـتان. ونحتاج إلى حلول إقليمية تسـتند إلى نماذج دولية لمعالجة مشكلة تغير المناخ.

وقد وقعنا مذكرات تفاهم مع مجموعة فورتسـكوي ميتالز لتحويل أفغانسـتان إلى الصـناعة والطاقة الخضـراء الرائدة، وننوي إنتاج 000 20 ميغاواط من المصـادر المائية واسـتخدامها لإنتاج الفولاذ الخالي من الانبعاثات ومنتجات أخرى من موارد معدنية تقدر بحوالي تريليون دولار.

ونتناقش مع شـــركات أخرى لتحويل 000 70 ميغاواط من الرياح، و 000 220 ميغاواط من الطاقة الشـمسـية إلى طاقة متجددة، وبالتالي تصـبح أفغانسـتان مركزا للطاقة المتجددة والصـناعة الخضـراء في المنطقة.

والمحرك الخامس للاضـــطرابات هو ذروة الأربعة الأولى – انفجار غير مســبوق لعدم المســاواة ســيؤدي إلى إدامة حالة الاضـــطراب هذه، إلى أن نتخذ إجراء بشـــأنه – أو ما لم نفعل شـــيئا. ونحن في أفغانستان نركز على رأس المال البشري والأمن البشري لتحقيق تكافؤ الفرص لإخواننا المواطنين والاستقرار المجتمعي لشعبنا.

أعود الآن إلى المحرك الأول – وباء فيروس كورونا – لأن نطاق ومجال تأثيره أجبرنا على الالتفات إلى العوامل الأربعة الأخرى، التي أدى الوباء إلى تفاقمها واشتداد حدتها.

وقد علمنا الوباء درسا عاجلا: لم يعد بوسعنا تجاهل هذه العوامل.

إن كلفة التقاعس باهظة.

وإننا نسأل أنفسنا في هذه الجمعية العامة عن أي مستقبل نريد أن نعيش فيه؟

في الحقيقة، فإن المستويات القصوى من عدم اليقين تجعل التنبؤ بالمستقبل صعبًا للغاية، ولكن إذا جاز لي أن أحاول معالجة هذا السؤال فإن إجابتي ستكون بسيطة.

يجب أن نعود إلى الأساسيات. علينا أن نعود إلى القيم الأساسية للأمم المتحدة والوثائق التي تكرسها – ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وعلينا أن نفي بتلك الوعود التي لم تتحقق بعد.

ويجب أن يحمل المستقبل، بحسب تعبير ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة" الذي هو بحق "أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

وقد اعتُنقت هذه القيم في جميع أنحاء العالم. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الخطاب العالمي اليوم. وقيمه انعكست في دساتير جميع الدول تقريبا منذ زوال الاتحاد السوفياتي.

ولكن هذه القيم لم تتحقق فعليا.

وينبغي ألا تكون هذه مجرد مثل عليا وتطلعات سامية للمجتمع الدولي. بل ينبغي أن تكون أهدافا قابلة للتحقيق. وهي في أفغانستان مشاكل ملحة وحقيقية نتصدى لها يوميا.

ما الذي سوف يستغرقه الوفاء بوعود السلام والازدهار والكرامة والعدل والحرية؟

إن تشكيل مستقبلنا المشترك في اتجاه يفي بهذه الوعود لنا جميعاً يستلزم اتخاذ إجراءات غير مسبوقة للعمل التعاوني والمنسق على جميع مستويات مجتمع القرية العالمية والاقتصاد والحوكمة.

إننا بحاجة إلى أطر للمستقبل تقدم حلولا عملية للتصدي الجماعي للأسباب الخمسة للاضطراب وحلها، ولا سيما الإرهاب العالمي وتغير المناخ.

وهذا يتطلب ذلك النوع من الخيال والقيادة اللذين منحانا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والقدرات التي تغلبت على الاضطراب العالمي الذي سببته الحرب العالمية الثانية للعالم.

وبوضع هذه الأطر، يمكننا العودة إلى الأسس الرئيسية التي قامت عليها الأمم المتحدة لمعالجتها في المقام الأول.

إن الأمم المتحدة التي نحتاجها هي منظمة ذات سلطات وقدرات وعواصم والتزامات للوفاء بمقاصد ومبادئ هذا الميثاق.

وأود أن أشيد بمعالي الأمين العام غوتيريش للتقدم المحرز حتى الآن في برنامجه الإصلاحي للأمم المتحدة. ولكن ما زال أمامنا الكثير من العمل، ولدينا جميعا مسؤولية مشتركة لنتحملها في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالسلام والرخاء والأمن على مستوى العالم.

في أفغانستان، نحن نتحرك إلى السنوات الخمس المقبلة مع خطة واضحة لإعلاء قيم الأمم المتحدة، المكرسة في دستورنا، والعمل صوب تحقيق الازدهار والأمن والسلام في بلدنا.

وتقوم خطتنا على بناء أسواقنا للتنمية الاقتصادية، والانتقال من نموذج المعونة إلى نموذج التجارة، وزيادة إنتاجية العمل ورأس المال في المجالات الرئيسية التي لدينا فيها ميزة تنافسية.

والهدف هو الاعتماد على الذات، والابتعاد عن علاقات المانحين إلى الشراكات ذات المنفعة المتبادلة.

وفي الوقت نفسه، سنستثمر في تعزيز هياكل الحكم في الدولة لتهيئة بيئة مؤاتية للنمو. وهذا يعني مواصلة مكافحة الفساد الممنهج، وتحسين نظم إدارة المالية العامة، وتعزيز الحوكمة على مستوى المقاطعات والمناطق.

ونحن ننظر عن كثب في الثغرات ونقاط الضعف التي كشفت عنها الجائحة، ونعزز نظمنا على المدى الطويل.

ولئن كنا نواجه في وقت واحد عوامل متعددة للاضطراب في أفغانستان، فإن السلام يظل أولويتنا الأكثر إلحاحا وأهمية، رغم كل شيء.

وهناك مقطع من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة يلخص أهدافنا الحالية للسلام في أفغانستان: نريد

”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ... وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين“.

إن دور الأمم المتحدة دفاعا عن قيمنا المشتركة في جميع مراحل عملية السلام مهم للغاية، ونشكر الأمم المتحدة على دعمها طوال هذه العملية الشاقة وحتى الآن. ونشكر الأمم المتحدة على دعوتها إلى وقف إطلاق النار عالميا.

سيظل دور الأمم المتحدة وشركائنا وحلفائنا الدوليين مهماً للغاية مع وجود فريقنا المفاوض في الجانب المقابل لحركة طالبان في الدوحة.

ولدى الشعب الأفغاني في تلك المحادثات أولوية واضحة وعاجلة، ألا وهي وقف إطلاق النار. فإنهاء العنف على وجه السرعة، أكثر من أي شيء آخر، سيعطينا فرصة للتقدم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو كل عضو في الجمعية العامة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى مساعدتنا على تحقيق الحالة النهائية لأفغانستان ذات السيادة، الموحدة والديمقراطية، التي تعيش في سلام مع نفسها والمنطقة، وقادرة على الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ 19 الماضية وتوسيعها. إن وجود أفغانستان المستقرة ديمقراطيا والمزدهرة سيكون مثالا للكيفية التي يمكن بها لإرادتنا الجماعية أن تتغلب على الاضطراب وعدم اليقين اللذين يُعرف بهما عالمنا اليوم. أشكركم.

بولندا (انظر A/75/PV.7، المرفق العاشر)

خطاب السيد أندري دودا، رئيس جمهورية بولندا

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالبولندية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

أهنئ السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على انتخابه لهذه المهمة المشرفة، وأود أن أعرب عن دعم بولندا الكامل لمهمته. وأود أيضا أن أشكر السيد تيجاني محمد – باند على رئاسته القديرة لأعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة هذا العام هي دورة استثنائية، ومن المؤكد أنها ستسجل في التاريخ بهذه الصفة. إن وباء فيروس كورونا لم يغير مسار الحدث فحسب، بل أجبرنا أيضا على الشروع في عملية تأمل جديدة تماما، فضلا عن البحث عن حلول للمشاكل التي لم يكابدها العالم منذ سنوات بهذا النطاق الهائل.

فالوضع الدولي يزداد تعقيدا في حين أن مجموعة التحديات والتهديدات التي نواجهها تتزايد باستمرار.

وبعد أن انتهت ولايتنا التي دامت سنتين في مجلس الأمن في العام الماضي، لا تزال بولندا منخرطة في مجالات أولوياتها، وأيضا في إطار ولايتها في مجلس حقوق الإنسان التي بدأت في كانون الثاني/يناير من هذا العام وتستمر ثلاث سنوات.

ومن بين المواضيع ذات الأهمية المحورية بالنسبة لبولندا احترام القانون الدولي، والتعاون المتعدد الأطراف بين الدول، والقانون الدولي الإنساني، وحماية حقوق الإنسان، ورعاية البيئة الطبيعية.

وكنت أود لو أن الإعلان المعتمد احتفالا بمرور 75 عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، لم يكتف بالتأكيد على الالتزامات التي تعهد بها الآباء المؤسسون فحسب. وتمنيت أن يكون الإعلان المذكور تعبيرا عن طول أمد الأفكار التي تشكل أساس تعاوننا وشهادة على الإرادة السياسية لتنفيذها. وكنت أود لو أنه كان إعلاناً "لتضامن عالمي".

حضرات السيدات والسادة،

المندوبون الموقرون،

وخلال فترة رئاستي الأولى، كثفت بولندا وجودها داخل منظومة الأمم المتحدة. حصلنا على ولاية لمدة عامين في مجلس الأمن، واستضافنا مؤتمر المناخ COP24 في عام 2018، وعاد جنودنا إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان، كجزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكان قراري الشخصي أن تدعم بولندا – بالأفعال لا بالأقوال فحسب – جهود المجتمع الدولي في المجالات ذات الأهمية الرئيسية في أوقاتنا المعاصرة.

إن للأمم المتحدة إنجازات هائلة في ضمان السلام واحتواء النزاعات وتحقيق الاستقرار في العديد من مناطق العالم. وعلينا ألا ندعها تتبدد. فالسعي إلى تحقيق المزيد من الفعالية وإصلاح الهياكل والاستفادة من الخبرات، بما في ذلك تعديل الحلول الفاشلة، يجب ألا يكون أداة لتقويض قيمة المنظمة ككل. كما أن النهج المتبع في جداول أعمالها الفردية يتطلب الحكمة والتفكير العميق.

ونحن نشاطر عددا من التحفظات ونعلن استعدادنا لإجراء مناقشة بناءة ومشاركة نشطة مع الدفاع عن إنجازات الأمم المتحدة، التي لا يمكن إنكارها وتشكل إرثا سياسيا مشتركا للبشرية. إن البناء من خلال تدمير الأشياء الموجودة بالفعل ليس مكلفاً فحسب، بل إنه محفوف بالمخاطر في نفس الوقت. فهو يخلق خطر زعزعة أسس القواعد والقيم التي تم تطويرها بجهد جهيد، ويستأصل التقاليد والخبرات التاريخية.

المندوبون الموقرون،

إن موضوع دورة هذا العام هو البحث عن إجابات مشتركة وموحّدة للتحديات العالمية اليوم. وكلما تكلمنا عن بناء المجتمع في بولندا وناقشنا العمل المشترك ونكران الذات باسم هدف أسمى، تتبادر إلى الذهن دائما كلمة واحدة، تضامن.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، احتفلنا بفخر في بولندا بذكرى سنوية رائعة: مرور 40 عاما على إنشاء "تضامن" – وهي حركة اجتماعية كبرى أدت إلى سقوط الستار الحديدي وجلبت الحرية والسيادة والاستقلال لبولندا والشعب البولندي، فضلا عن دول وأمم أخرى في وسط أوروبا وشرقها، وكان من نتيجتها انهيار جدار برلين وزوال "امبراطورية الشر" – أي الاتحاد السوفياتي. وعلى نفس المنوال، انتهت حقبة الحرب الباردة. وما من شك في أن العالم اليوم كان سيبدو مختلفا تماما لولا "تضامن".

لذلك، وبعد 40 عاما من تأسيس "تضامن" في بولندا و 75 عاما منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، أود اليوم أن أحث جميع رؤساء الدول والحكومات وجميع المندوبين الموقرين على المشاركة في بلورة فكرة "تضامن عالمية". هذه الفكرة بالذات ينبغي أن تكون النجم الهادي في مهمتنا اليومية. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه مثلما غيرت حركة "تضامن" في بولندا مسار التاريخ، فإن "تضامن العالمية" قد تصبح أيضا الفكرة التي ستساعد في التغلب على الأزمات المعاصرة في العالم.

ثلاث من هذه الأزمات، فيما أعتقد، ملموسة وحادة بشكل خاص.

الأولى هي الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية، وهي نتاج ظاهرة عجزنا عن التنبؤ بها ولم نتمكن من تهيئة أنفسنا لها بشكل شامل، وأعني بها جائحة الفيروس التاجي. لقد فوجئنا جميعا بكيفية تطور الأمور خلال الأشهر الستة الماضية. وكان على كل وأي دولة أن تواجه تحديات جديدة تماما. وهذه لم تولّد عواقب متصلة بالصحة فحسب، بل أدت أيضاً إلى آثار اجتماعية واقتصادية على نطاق أوسع. ومكافحة الوباء تتطلب المزيد من التعاون المكثف والتضامن تحديداً.

والثانية هي إما الأزمة الناشـــئة حديثاً أو أزمة نوعية العلاقات بين الدول التي بدأت تظهر من جديد. وللأسف، فإن العلاقات تتحول على نحو متزايد إلى مواجهة وتنافس وحتى هيمنة إمبريالية. إن حقيقة أننا نجحنا في تجنب صراع عالمي مسلح آخر في السنوات الـــ 75 الماضية ينبغي بلا شك اعتبارها إحدى قصص نجاح المجتمع الدولي. في الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن يقول إن تلك كانت سنوات الأمن العالمي والســلام العالمي. كان العالم ولا يزال تهزه أنواع مختلفة من العدوان – من الهجمات الإرهابية إلى العديد من النزاعات الإقليمية، التي تحول الكثير منها بمرور الوقت إلى ما يســمى بالنزاعات المجمدة ويصـــعب حلها بشـكل لا يصـدق. إن سـياسـة القوة والعدوان لا تحدث حصـريا بأي حال من الأحوال في الأطراف. إذ يتم تطبيقه أيضا في منطقة من العالم حيث يقع بلدي، بولندا – وفي أقرب جيراننا.

وتنجم الأزمة الثالثة عن الافتقار إلى الأدوات ذات الصلة للتحول الفعال للاقتصادات، مما يسمح لها بالحفاظ على مستوى دائم ومستقر من النمو الاقتصادي مع الاهتمام بجودة البيئة الطبيعية. وهذا بالتأكيد أحد أهم التحديات الأساسية التي تواجه البشرية اليوم وفي المستقبل القريب.

وأعتقد أن هذه الأزمات ستبقى دون حل ما لم نركز على فكرة "التضامن".

ولذلك، من المهم التأكد من أن مكافحة تأثير جائحة الفيروس التاجي، من بين أمور أخرى، لا تؤدي إلى انقســامات اقتصــادية أعمق بين الدول والمجتمعات؛ أنها لا تأخذ شـكل التنافس الاقتصــادي القاسي وتؤدي إلى زيادة ثراء الأغنياء على حساب الفقراء. وعلى نفس المنوال، يجب ألا تؤدي هذه المكافحة إلى تقييد مجال حريتنا في حين أن الوصول إلى الحلول الطبية يجب ألا يعتمد على حجم المحفظة.

السيدات والسادة، أحثكم على العمل معاً. باسم التضامن، وفي ذروة الوباء، أوفدت بولندا عددا من البعثات الطبية العسكرية، في جملة أمور، إلى إيطاليا والولايات المتحدة، من أجل المساعدة واكتساب وتبادل المعرفة حول كيفية مكافحة الوباء والاستجابة بشكل أفضل لأزمات مستقبلية محتملة.

وكانت مواجهة البعد الاقتصــادي لهذه الجائحة أحد مواضــيع الرســالة التي أرســلتها إلى القادة الأوروبيين في أواخر نيســان/أبريل من هذا العام. طلبت في رســالتي، في ســياق جهودهم من أجل التعافي الاقتصادي، أن تهتم حكوماتنا بحزم أكبر من ذي قبل لا بالنمو القوي للناتج المحلي الإجمالي فحسب، ولكن أيضـــا بالتنمية المســـتدامة للبلدان في الجوانب الأخرى، بما في ذلك التوزيع العادل والفعال للأموال بين المحتاجين. علاوة على ذلك، حثثت القادة الأوروبيين على أن يعطوا معا دفعة جديدة لحفز الإنتاج في أوروبا، مما سيؤدي بلا شك إلى تقصير سلاسل التوريد. من بين أمور أخرى. فإذا أردنا أن نكون مرة أخرى "ورشـــة إنتاج" كبيرة ومبتكرة، يجب أن نعمل معا. فمن منظور ذاتيتنا الاقتصـــادية، يكتســـي هذا أهمية استراتيجية.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالأزمة في نوعية العلاقات بين الدول، أود أن أؤكد أن إحدى أولويات بولندا الثابتة هي مســألة احترام القانون الدولي. لا يمكن أن يكون هناك ســلام دائم في العالم، ولن يكون، ما لم يتم الالتزام بالقانون. إن ارتباطنا بهذه القيمة ينعكس في شعار "السلام من خلال القانون" الذي روجنا له، من بين أمور أخرى، خلال فترة ولايتنا كعضـــو منتخب في مجلس الأمن لمدة عامين. وفي إجراءاتنا في محفل الأمم المتحدة، نحن متسقون في تسليط الضوء على الدور الأساسي للقانون الدولي في الحفاظ على هيكل الأمن العالمي, فلا غنى عن ضــمان التعاون بين الدول في حالة انتهاك القواعد الأســاســية للقانون الدولي، على

سبيل المثال في حالة عدوان الاتحاد الروسي على جورجيا أو أوكرانيا. وهناك ظاهرة أخرى مقلقة تتعلق بانتهاك اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما تكرر في السنوات الأخيرة.

ولم تقبل بولندا، ولا تقبل، حقيقة أن الأسلحة الكيميائية لا تزال قيد الاستخدام. علاوة على ذلك، والأمر المثير للقلق أكثر، أن انتهاك الاتفاقية في عام 2018 قد تزامن مع انتهاك المبدأ الأساسي للقانون الدولي، أي السيادة والسلامة الإقليمية. وتقع على عاتقنا: عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية إبلاغ العالم بمعارضتنا القوية في هذا الشأن.

ولن ننجح في بناء سلام دائم وعالم آمن من دول متساوية وأمم حرة بلا مناطق نفوذ إلا من خلال إنفاذ المبادئ والمعايير الأساسية للقانون الدولي التي تجسدت، في جملة أمور، في إعلان مبادئ القانون الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل نصف قرن. إن ترك حالات انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك التدخل في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، دون إجابة من قبل المجتمع الدولي، سيكون بمثابة تشجيع في كل مرة على تكرار هذا السلوك السلبي. ويجب أن يؤدي انتهاك قواعد القانون الدولي إلى عواقب، بينما يجب محاسبة المسؤولين عنها.

وتواصل بولندا التأكيد، بشكل مستمر ومتسق، على الأهمية والدور الفريد لمجالين فرعيين آخرين في القانون الدولي: حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويعتبر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أعظم إنجازات المجتمع الدولي في سعيه للحد من المعاناة وضمان احترام حقوق السكان المدنيين في النزاعات المسلحة. ويأتي نشر دور القانون الدولي الإنساني في مقدمة جدول أعمال أولويات السياسة الخارجية البولندية في السنوات الأخيرة.

لذلك، فقد ناشدت المجتمع الدولي، من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي تتولى فيه بولندا حاليا ولاية مدتها ثلاث سنوات، أن ينتبه لانتهاك حقوق الإنسان في بيلاروس. ويسرني أن المجلس عقد اجتماعا مكرسا لهذه المسألة.

وباسم التضامن، ينبغي لنا جميعا أن نتكلم بصوت واحد ونطالب باحترام حقوق الإنسان الأساسية في بيلاروس وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. لا يمكن التسامح مع قمع المعارضين السياسيين والاعتقالات الجماعية للمتظاهرين السلميين أو ممارسة العنف والتعذيب ضدهم في أي دولة. إن لمواطني بيلاروس، مثل أي دولة حرة أخرى، الحق في تشكيل مستقبلهم السياسي بطريقة سيادية، دون تدخل خارجي، ودون سيطرة عواصم أخرى، مع الحق في المشاركة بحرية في التعاون الدولي بما يتماشى مع مصالحهم الوطنية.

أما الثالث على قائمة الأزمات في عالم اليوم فهو عدم التوازن الكافي بين التغيرات البيئية والبقاء على طريق التنمية الاقتصادية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من الضروري إنشاء اقتصاد أكثر مرونة وشمولية وصديق للبيئة. وكمضيف لثلاث مرّات لمؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ: مؤتمر COP14 في بوزنان عام 2008، ومؤتمر COP19 في وارسو عام 2013، ومؤتمر COP24 في كاتوفيتشي عام 2018، تلتزم بولندا بمكافحة التغيرات البيئية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نحاجج بأنه على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها، يتعين علينا التأكد من أن أفعالنا آمنة للمواطنين والاقتصادات والدول. نحن بحاجة إلى انتقال صديق للمناخ، يكون عادلا ومتوازنا ويأخذ الظروف المحلية لكل دولة في الاعتبار.

وقد بدأنا بالفعل عملية انتقالية تهدف إلى ضمان اقتصاد صديق للبيئة وعادل ومنخفض الانبعاثات. لكننا نعلم أنه من المستحيل في هذا الجهد أن تكون ناجحاً بمفردك. إنه يتطلب تعاونا مسؤولا منا جميعا.

السيدات والسادة،

المندوبون الموقرون،

وبالنظر إلى الأزمة التي سببتها جائحة فيروس كورونا، وهشاشة القانون الدولي وانتهاكه في كثير من الأحيان، والحاجة إلى تحويل اقتصاداتنا، ينبغي أن يقودنا أكثر من مجرد مبدأ المسؤولية المشتركة. وفي هذه الأيام، من المهم أيضا العمل وفقا لمُثل التضامن. وبولندا تدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى العمل بروح التضامن في الوقت الذي نتصدى فيه للأزمات التي تؤثر علينا حاليا.

وكما أظهرت الحياة، علينا كمجتمع دولي أن نواجه تحديات غير مسبوقة في كثير من الأحيان – وهي أيضا تحديات لا نتوقعها. وأعتقد أننا سنجد استجابة فعالة لها من خلال المسؤولية المشتركة والتضامن.

الجمهورية الدومينيكية (انظر A/75/PV.7، المرفق الحادي عشر)

خطاب السيد لويس رودولفو أبي نادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

معالي السيد أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

سعادة السيد فولكان بوزكير

رئيس الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات

معالي وزراء الخارجية

رؤساء الوفود الكرام

مواطني العالم.

عندما وقع ممثلو 51 دولة، بما في ذلك بلدي، على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في 26 يونيه 1945، كان العالم لا يزال مشتعلا.

وما زالت الأهوال التي أطلقتها الحرب العالمية الثانية حقائق فظيعة تعاون المجتمع الدولي ضدها حتى لا تتكرر أبدا. ونتيجة لذلك الالتزام بالسلام والحوار بين الشعوب، ولدت هذه المنظمة التي يشرفني أن أشارك اليوم في جمعيتها العامة لأول مرة باسم الشعب الدومينيكي، وباسمه أهنئ الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

من الواضح أن عالم 2020 مختلف عن عالم 1945، وأنا أعلن عن ثقة أنه أفضل أيضا. وهذا، إلى حد كبير، بفضل جهود الأمم المتحدة التي بذلتها خلال هذه الأرباع الثلاثة من القرن لصون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التعاون بين الشعوب لحل المشاكل العالمية، والعمل، في نهاية المطاف، كنقطة التقاء للدول التي تتشاطر هذا الكوكب.

ولولا الأمم المتحدة ما كان للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجود، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لنا اليوم؛ وما كان لدينا منظمات مثل اليونيسيف أو منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية أو البنك الدولي أو المحاكم الجنائية الدولية. وما كان يتسنى القيام ببعثات حفظ السلام التي تجنبت، عبر تاريخها، الكثير من المعاناة.

إن عالم 2020 هو أفضل مما كان عليه في عام 1945 ولكنه بعيد عن الكمال. إن التحديات والتهديدات الجديدة تجلب مشاكل عالمية يتطلب حجمها حلولا مشتركة لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون المخلص بين الدول الـ 193 الممثلة في هذه الجمعية.

قبل 75 عاما، كان على المجتمع الدولي أن يواجه التحدي الهائل الذي تفرضـــه عملية إعادة الإعمار بعد ويلات الحرب، التي جلبت بدورها عقبات إضافية تتطلب الالتزام والخيال والعمل للتغلب عليها.

ومع ذلك، ســيكون من التهور أن نخدع أنفســنا. فالتاريخ ليس خطا طوليا؛ وفي كل مفترق طرق هناك دائما خطر حدوث انتكاسات تعوق تحقيق الأهداف صوب التنمية والتقدم والسلام، والتي يصعب دائما الوصول إليها.

لذلك، وبصـــفتنا قادة وخدما لدولنا، يجب أن نعرف أنه لا يوجد أي هامش خطأ إذا كنا نعتزم مواجهة تحديات عصرنا بطريقتنا الخاصة ووحدنا.

وإذا كانت تعددية الأطراف والتعاون الدولي في السنوات الـــ 75 من وجود الأمم المتحدة أدوات قيمة، فهي الآن أساسية ولا بد أن يؤدي كل منا دوره.

إن الاضـــطرار إلى عقد اجتماع الجمعية العامة هذا عن طريق التداول بالفيديو هو بالفعل المثال الأمثل للمشكلة الرئيسية التي يجب علينا، كقادة وخدم لشعوبنا، أن نواجهها. لقد وضعت جائحة فيروس كورونا الكوكب بأكمله في وضع مقيد، إضافة إلى تهديدات مثل تغير المناخ، الذي يؤثر علينا جميعا، لكنه خطير للغاية في البلدان الجزرية مثل الجمهورية الدومينيكية. ولا أغالي إذا قلت إن الخطرين كليهما يمكن أن يجلبا صراعات أخرى إلى المعادلة؛ والتي ستفترس، كالمعتاد، بشراسة أكثر الفئات ضعفا.

والجمهورية الدومينيكية، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، قد أسهمت إسهاما خاصا في جدول أعمال حماية المدنيين في النزاع في سياق "كوفيد-19" من خلال إعلان رئاسي وافق عليه المجلس بالإجماع. تلك هي الروح التي ينبغي أن تسود في المستقبل القريب عندما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسات التي تسمح لنا بوقف الوباء أولا، وتوسيع نطاق العلاج والتحصين في وقت لاحق، وفي الوقت نفسه، إعادة بناء ما ألحقه الوباء من الضرر.

وفي الجمهورية الدومينيكية، أصابنا الوباء بشدة بشكل خاص لأنه كان لدينا نظام حماية اجتماعية غير مستقر، حيث بلغ نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي 604 دولارات مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 941 دولار. وفي حين أن المفارقة قائمة هي أننا إحدى الدول ذات النمو الاقتصـــادي الأعلى في المنطقة، فإنها لم تتمكن حتى الآن من سد فجوة الإنصاف.

نعلم جميعا هنا أن فجوة الإنصاف لن يتم إصلاحها إلا من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم. وهذا هو السبب في أن حكومتي تطلق أكثر برامج الصحة العامة طموحا في تاريخنا لتحقيق التغطية الشاملة بحلول نهاية العام، مع زيادة الاستثمار العام في النظام الصحي الوطني.

وإلى جانب ذلك، هناك خطة لتعزيز التعليم الجيد الذي ســيوفر للطلاب والمعلمين الأجهزة الإلكترونية حتى لا يعطل الوباء العملية التعليمية على الإطلاق. فالمستقبل لا ينتظر، ولا يمكن لطلابنا أن يفوتوا دقيقة واحدة من تعلمهم.

وهذا هو السبب في أن شبابنا هم أحد أولوياتنا العليا؛ وسنعمل على ضمان حصولهم على أفضل تعليم. وبهذا المعنى، أعتقد أنه لا يوجد تعليم أفضل من التعليم الشامل الذي يشجع على مشاركة الطلاب في جميع المجالات التي تؤثر عليهم. والدليل على ذلك هو قبول المبادرة الدومينيكية – الفرنســية لتعزيز

القرار 2535 (2020) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في تموز/يوليه 2020- لتعزيز التزام الدول الأعضاء بجدول الأعمال العالمي للشباب والسلام والأمن، والذي يشرك الشباب مباشرة في هذه الخطط.

ومع ذلك، فإن الحديث عن السلام والأمن دون الحديث عن التنمية هو ببساطة وبوضوح إضاعة للوقت. قبل الوباء، كانت هذه المنظمة بالفعل في عملية إصلاح لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة 2030.

ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب "تنفيذاً معجلاً" مع التزام هادف من جانب البلدان المتقدمة النمو.

مع ذلك، وبعد خمس سنوات من اعتماد خطة عام 2030، تتخلف غالبية البلدان النامية عن الركب، وتواجه تلك الدول ذات الدخل المتوسط - مثل الجمهورية الدومينيكية - تحديات خاصة، لأنه على الرغم من أن اقتصاداتها تتقدم، فإن نقاط الضعف المؤسسية السائدة تؤدي إلى عدم المساواة. ولذلك، من الضروري تعديل الخطة هذه بحيث تستجيب للواقع والمشاكل التي تواجه كل بلد.

ولن تدخر الجمهورية الدومينيكية جهدا في تنفيذ خطة عام 2030، لأن بلدنا ينفذ منذ سنوات استراتيجية إنمائية وطنية تتشاطر الأهداف مع خطة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنني أدرك أن تحقيق الامتثال الكامل في غضون عشر سنوات فقط يمثل تحديا يتطلب تعاون كل المجتمع المدني، بالتعاون بين القطاعين العام والخاص مع رؤية وطنية، مع مراعاة المساعدة الأساسية التي تحتاجها البلدان المتأخرة.

قبل 75 عاما، ولدت هذه المنظمة بهدف إبعاد "نحن" مقابل "أنتم" أو "هم" من مفردات المجتمع الدولي إلى الأبد، واتخاذ "الكل". وهذا ما ينوي (كوفيد-19) وضعه على المحك. لكنني أتوقع أن تفشل هذه الجمعية إذا افترضت أن التهديد سيزول من خلال سياسات لا تجمع بين المصالح الوطنية المشروعة لكل بلد والحلول العالمية التي يعتمدها المجتمع الدولي بأسره. وللقيام بذلك، يجب أن نعمل في ثلاثة مجالات: الصحة والتعليم والتكنولوجيا.

في مجال الصحة، ينبغي أن يساعد هذا الاجتماع في تهيئة الظروف التي تتيح حصول الجميع على اللقاح المضاد لـ Covid-19 حالما يتوفر العلاج. ومن هنا، نطالب بأن يكون اللقاح متاحاً لجميع البشر على هذا الكوكب. والسبب في إنشاء منظمة كهذه هو أن ترقى إلى مستوى التحديات التاريخية من هذا القبيل. ولتحقيق ذلك، فإن دور منظمة الصحة العالمية أساسي، فضلا عن إنشاء صندوق تضامن عالمي يكون بمثابة احتياطي للتخفيف من ويلات الأوبئة في المستقبل.

وفي مجال التعليم، يجب أن نتقاسم أكثر التجارب إيجابية، بما في ذلك التعليم عبر الإنترنت، والتدريب على المهارات، ودعم جهود الاستثمار في السياسات التعليمية.

أخيراً، يجب أن تكون الأمم المتحدة هي المحرك والموجه لكي يكون القرن الحادي والعشرين حقاً قرن المعرفة بفضل تقنيات الاتصالات المتقدمة. ومن ثم، فإن إنهاء الفجوة الرقمية يمثل إحدى الأولويات الملحة للمجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن كل التنمية وكل التقدم سيكون عديم الجدوى ما لم تؤخذ في الاعتبار القيم التي تجسدها هذه المنظمة في إعلانها العالمي لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة تعرف أن لديها التزام راسخ من جانب الجمهورية الدومينيكية بالدفاع عن هذه القيم؛ والتقدم نحو مستويات أعلى من الكرامة الإنسانية تعزز

السياسات الرامية إلى ضمان المساواة بين الرجال والنساء، فضلا عن حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، أو المعرضين لخطر البيع كعبيد، أو استخدامهم في البغاء أو إنتاج المواد الإباحية. ثمة حقائق مروعة تحدث على كوكبنا اليوم، ولدينا ولاية أخلاقية للقضاء عليها نهائيا.

حضرات السيدات والسادة،

وأجلب إلى هذا الاجتماع ولاية الشعب الدومينيكي بإعلان التزام أمتنا بحماية البيئة ومواصلة دعم اتفاقات باريس.

علاوة على ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز مسلماتها. وفي مجلس الأمن، دعونا دراسة العوامل الأمنية في سياق تغير المناخ على نطاق أوسع وتعمق، لأن ظاهرة طبيعية يمكن أن تسبب أو تزيد من تفاقم أي صراع، لا سيما في المناطق الشديدة الهشاشة.

وقد ازداد تواتر حدوث الظواهر الطبيعية والأحداث المناخية الشديدة، وتؤثر كثافتها بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا الأمر يجبر هذه المنظمة على مواصلة السير على طريق عدم اعتبار هذه ظواهر منعزلة، بل حقائق مشتركة ومتكررة يجب أن نكون مستعدين لها.

وقائمة التهديدات والتعقيدات يمكن أن تخيف أي شخص. بيد أن هذه المنظمة برهنت على مدى ثلاثة أرباع القرن على أنه من خلال الحوار والتعاون يمكن تحقيق أي هدف، مهما بدا بعيد المنال.

وكل من يعتقد أنه يمكن للمرء أن يغير العالم بنفسه فهو مخطئ، وكل من لا يعرف كيفية قياس قوة المرء لضبط إسهامنا سيكون مخطئاً أيضاً. ولذلك، نيابة عن الرجال والنساء الدومينيكان، أشارك التزامنا العميق، والغرض والعمل من أجل تقديم الحلول بأفضل ما لدينا من قدرة. وما يقرب من 11 مليون من الدومينيكان حريصون على القيام بدورهم.

لقد كانت الجمهورية الدومينيكية حاضرة في ساعة تأسيس هذه المنظمة، ومنذ ذلك الحين، أظهرت إرادتها والتزامها في تضافر الأمم من أجل السلام والرخاء والإنصاف والتنوع العالمي. نحن ندرك واقعنا الديموغرافي والاقتصادي، لكن حالتنا لن تكون أبدا ذريعة لعدم المساهمة بأفضل ما لدينا كما حاولنا أن نفعل طوال 75 عاما.

إن الأمم المتحدة، كما أفهمها، ليست معنية بالدبلوماسية، بل بالمستقبل، وكما قالت إليانور روزفلت في يوم الإعلان الرسمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "المستقبل ملك لأولئك الذين يؤمنون بجمال أحلامك".

فلنحقق إذن عالما ينعم بالسلام والتنوع والازدهار والاستدامة لمدة 75 سنة أخرى على الأقل.

شكرًا جزيلاً.

فنزويلا (انظر A/75/PV.7، المرفق الثاني عشر)

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية، وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات،

الجهات المشاركة في هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

في البداية، أريد أن أعتذر عن إزالة قناع وجهي، وهو أمر ضروري في هذا الوقت من الوباء، وأريد أن أحيي جميع الذين يشاهدوننا ويستمعون إلينا في جميع أنحاء العالم.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، باسم حكومة فنزويلا الدستورية وشعب جمهوريتنا البوليفارية على توليكم رئاسة هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. إنها مناسبة عظيمة ذات أهمية كبيرة بسبب الوضع الممتاز الذي تمر به البشرية جراء هذه الحالة الطارئة العالمية الناتجة عن COVID-19. وأقول حالة ممتازة لأنه، بالإضافة إلى ما تمثله من صعوبات خطيرة للنظام الكوكبي المعقد، فهي أيضا فرصة للتفكير في تغيير النماذج الذي تتوقعه البشرية نفسها، لا سيما الأغلبيات الكبرى المعرضة للفقر والإقصاء، كثيرا منا وكثيرا من قادة العالم.

وفي هذه الجمعية العامة نفسها، في عام 2001، قال قائدنا الخالد هوغو شافيز – "إننا نأتي إذن، بدون خوف، وبحسن نية، ودرجة كبيرة من التفاؤل في الحياة، وفي الأخوة، وفي الاتحاد، وفي تمكننا، نحن زعماء العالم، من البحث عن حلول حقيقية للمشاكل الحقيقية، وتفهمها وتحقيقها معا على طريق العدالة والسلام". ومن فنزويلا، نعتقد أنه يجب تنقيح العالم بالكامل، بعدسة مكبرة كبيرة قال القائد شافيز؛ عدسة مكبرة قوية جدا، لأن العالم أصبح سيئا للغاية، فهو يتعثر من خطأ إلى آخر. لقد كانت دعوة أطلقها القائد شافيز في عام 2001، لتوخي الشعور بالواقع في إعادة تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وقد وصلنا إلى عام 2020، ونحن مصرين على هذه الحاجة إلى تجديد النماذج.

وتقر فنزويلا بأن منظمة الأمم المتحدة قدمت في هذه السنوات الـ 75 إسهامات كبيرة للبشرية. ومع ذلك، فإننا نطالب بمزيد من الإرادة والجهود للحفاظ على الإنجازات، والمضي قدما في تحقيق أهداف جديدة.

ونحن نصر على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء آليات بديلة للتمويل والدعم الفني تدعم المبادرات والأولويات التي تحددها شعوبنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه مهمة عاجلة وفي حينها وتحسب بالأيام. "الجنوب يفكر أيضا، الجنوب مهم أيضا، الجنوب موجود أيضا"، كما قال الشاعر بينيديتي، الذي نحتفل بمئوية هذه الأيام.

يجب أن نعمل جميعا لإنقاذ كوكبنا. وندعو إلى تحقيق أعلى التزام سياسي بمكافحة تغير المناخ، وهو حقيقة واقعة وأولوية ملحة. ونسلم بأهمية تعزيز إجراءات التخفيف والتكيف، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ولذلك، نؤكد من جديد أهمية وسائل التنفيذ بالنسبة للبلدان النامية لتنفيذ أعمالها المتعلقة بالمناخ. وقد حذر نعوم تشومسكي مؤخراً من أنه "لم يتبق من الوقت الكثير".

السيد الرئيس،

تواجه الأمم المتحدة والإنسانية ككل أزمة عميقة ومعقدة، تجمع بين جائحة فيروس كورونا وتحديات تغير المناخ العالمي والتنمية المستدامة.

يضاف إلى هذا السيناريو المقلق ادعاء القوى العظمى الذي لا يقل إثارة للقلق باقتياد البشرية إلى مواجهة مباشرة في المجال العسكري. وهذه ربما تكون الأخيرة بالنسبة لجنسنا. إن الولايات المتحدة الأمريكية، بعيدا عن اتخاذ موقف قيادي إيجابي أو استباقي، تتصرف بشكل غير منتظم في ظل حكومة متعنتة ومعادية للدبلوماسية والسياسة العليا، لأنها تتجاهل صراحة تعددية الأطراف وأي نوع من الحكم العالمي القائم من قبل.

لقد أصبح وباء فيروس كورونا يغير واقع وأولويات البشرية جمعاء، بسبب عواقبه على حياة الإنسان. وأوضح الوباء أوجه عدم المساواة في العالم وزاد من حدتها. وللأسف، أدت بعض التدابير الطارئة في مواجهة الوباء إلى زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي ككل أن يقدم استجابة عالمية ومنسقة لدعم جميع الدول المحتاجة، والمساعدة على تهيئة الظروف لاقتصادات أقوى ومجتمعات أكثر شمولا.

وحتى قبل انتشار هذا الوباء، كان انهيار النظام الجيوسياسي والجيو – اقتصادي الدولي يحدث بالفعل. غير أن هذه الحالة الطارئة جعلتنا على بينة من تناقضات الرأسمالية وعجزها المنطقي والعملي عن التعامل مع هذه الأزمات والتفكير فيها بشكل نقدي. وفي كثير من الحالات، تقلصت الدول إلى الحد الأدنى من التعبير، والليبرالية الجديدة المفروضة خنقت المؤسسات العامة، وحولت حقوق الشعب إلى خدمات خاصة؛ وأصبحت الصحة ترفا. دعونا نسمع في شوارع العالم غضب الشعوب التي تشعر باليُتم وبأنها بلا حماية! إن صحة ورفاه السكان ليستا سلعا؛ فالسوق لا يمكن أن تستمر في تنظيم مصير البشرية!

وترى فنزويلا أن دور منظمة الصحة العالمية ينبغي أن يكون مثالاً على تعددية الأطراف التي نحتاج إلى تعزيزها. يجب أن تكون منظمة الصحة العالمية منظمة تتصرف وتتكلم بأمانة، دون أن ترضخ للضغط والابتزاز والاعتداءات من الأقوياء؛ وهذا يؤكد سلطتها الأخلاقية وقدرتها العلمية وتعاونها القائم على التضامن.

ونرحب بالجهود العلمية الهائلة التي تبذلها الدول الشقيقة مثل روسيا والصين وكوبا لإيجاد لقاح فعال وآمن ضد "كوفيد-19"، ونثق بأن كل دولة من دولنا ستعتبر هذه النتائج منفعة عامة عالمية، مع إتاحة الوصول الحر لشعوب العالم كافة، دون تمييز.

ومن جمهورية فنزويلا البوليفارية، نقترح إنشاء صندوق دائر للمشتريات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الحصول على المنتجات الغذائية والصحية، بتمويل من الموارد العامة. وسيمكن ذلك من مواجهة التمييز والحصار الاقتصادي المفروض على البلدان من خلال تسهيل حصول الحكومات على السلع والخدمات الضرورية.

وندعو إلى تعزيز السياسات والصناديق التمويلية الرامية إلى تطوير سلاسل الإنتاج المحلية والجهات الفاعلة الاقتصادية الجديدة، فضلا عن إنشاء بنك للتكنولوجيات المجانية وعمليات التعليم والتدريب الشاملة.

وتدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى اعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن التنمية والحق في التنمية، من شأنه أن يعزز كفاح الشعوب من أجل التغلب على الفقر والتفاوتات الاجتماعية ومن أجل العدالة الاجتماعية.

إن إعادة انتخابنا كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالأصوات السيادية وأصوات الأغلبية من البلدان الممثلة في منظومة الأمم المتحدة – على الرغم من الهجمات المتواصلة التي تشنها إمبراطورية الولايات المتحدة وتوابعها – قد أكدت من جديد التزامنا بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة، ودعمنا بقوة لأي مبادرة في مكافحة التعصب العرقي أو الجنساني أو بسبب الجنسية أو غير ذلك من أشكال التعصب ذات الصلة. نحن ملتزمون بالتمسك بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم التسييس وعدم الانتقائية في تطبيقها. ونحن ملتزمون بالحوار الدولي والمشترك بين الثقافات والبنّاء والتعاوني من أجل النهوض بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك، بالطبع، حق الشعوب في التنمية الشاملة.

السيد الرئيس،

تصادق جمهورية فنزويلا البوليفارية على التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا المعنى، فيما يتعلق بالنزاع الإقليمي على غوايانا إسكيبا، تكرر فنزويلا التزامها الصارم باتفاق جنيف لعام 1966. وعلى وجه الخصوص، نؤكد على موضوع اتفاق جنيف ومقصده وسببه، الذي ينص بوضوح على التوصل إلى حل عملي مرض ومقبول للطرفين من خلال الآليات المتعاقبة المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال المفاوضات السياسية والدبلوماسية والمتفق عليها بشكل متبادل، سنتوصل إلى حل هذا النزاع الموروث من الاستعمار الإمبراطوري.

السيد الرئيس،

ما زال العالم يواجه العديد من المظالم التي تؤثر على الشعوب البريئة وتهدد بإبادتها؛ وأعمال الدول التي لا مبرر لها وغير مقبولة وتسبب حرجا للبشرية.

ولنكرر مرة أخرى تأييدنا وتضامننا مع الشعب العربي الفلسطيني، ونطالب باحترام أراضيه التاريخية التي أنشأتها منظمة الأمم المتحدة هذه في عام 1967.

ونحن نؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى إنهاء الحصار الإجرامي المشين الذي دام قرابة 60 عاما ضد أمتنا الشقيقة كوبا، وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا مطالبة الحكومة الأمريكية بأن تضع فورا حدا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على أمتنا الشقيقة.

السيد الرئيس،

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها بضرورة تشجيع وتعزيز الحوار والتعاون من خلال بناء الجسور بين الشعوب، واحترام الاختلافات الثقافية والدينية، من خلال منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام. وقد شجعت حركة عدم الانحياز الاعتراف بهذه المبادرات والسياسات والقيم، مع الاحتفال باليوم

الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وانضمت إلى مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، الذين يرفعون رايات التعددية والإنصاف. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وسنفعل ذلك.

السيد الرئيس،

فنزويلا، كما تعلمون، تتعرض لهجوم مستمر. وطننا الحبيب هو ضحية هجوم متعدد الأشكال من قبل الإمبراطورية الأمريكية، في المجال الإعلامي، في المجال السياسي، في المجال الاقتصادي؛ حتى إننا تعرضنا للتهديد بالاعتداءات العسكرية المباشرة.

والتدابير الانفرادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إخضاع الشعب الفنزويلي. ومع ذلك، فإن شعبنا، جنبا إلى جنب مع الحكومة الدستورية، قاوم بصورة بطولية الظلم وعدم شرعية ولاإنسانية امبراطورية تمثل اليوم أخطر تهديد يواجه العالم المتعدد الأقطاب والمراكز.

واليوم، نقف بكرامة الشعب، نحن أبناء أمجاد المحرر سيمون بوليفار، لنقول لحكومة الولايات المتحدة ذات القوة الخارقة إن العالم يراقبهم، وإن القرن الحادي والعشرين لديه ملايين العيون التي ترى ما وراء مصفوفات وسائط الإعلام. لا يزال هناك وقت للعودة إلى الشرعية الدولية. ونقول لكم إنكم لا تزالون في الوقت المناسب لعكس اتجاه تشويه السمعة والانزعاج العالمي الذي يثيره تعسفكم وغطرستكم في العالم الواعي. إن الاستمرار في السير على طريق انتهاك ميثاق الأمم المتحدة سيقودهم بلا هوادة إلى العزلة وتشويه السمعة والإدانة لتاريخ الشعوب، بما في ذلك شعبهم، شعب الولايات المتحدة، الذي خرج إلى الشوارع للاحتجاج على العنصرية وضد وحشية الشرطة وضد سوء المعاملة.

إن التدابير القسرية الانفرادية لم تُوقظ سخط الشعوب ونبذها للدكتاتورية العالمية المزعومة التي نشأت من الولايات المتحدة، التي تحاول فرضها علينا، فحسب، بل ولّدت أيضا تماسكا ومبادرات وطنية حول أشكال جديدة من الإنتاج والحلول التقنية والتكنولوجية. كان الابتكار هو الرد على اضطهاد صناعتنا الوطنية. هذا هو مثال الفنزويلي الحق، من لحم وعظام، المحتجب الذي يحاولون بجد الاستخفاف به. واليوم أستطيع أن أقول لكم، يا صاحب السعادة، إن ثورة الابتكار قد انطلقت في وطننا، هجوم جديد للتحول إلى حلقة فاضلة من الفرص محاولات العدوان لجعل أمتنا تنهار.

لقد بذلنا جهدا هائلا بقدراتنا الذاتية، بالإضافة إلى تضامن وتعاون البلدان الصديقة ومنظومة الأمم المتحدة لمواجهة حالة جائحة فيروس كورونا بأكملها. وقد تجنبنا الأسوأ، على الرغم من الخطط والتكهنات والرغبات الكارثية لأولئك الذين يهاجموننا. ولم يصرفنا الحصار غير القانوني، ولا الاعتداءات على حكومتنا أو يمنعانا من القيام بجهد كبير: هدف حماية أرواح سكاننا.

اليوم يمكننا القول إننا أجرينا حوالي 1,9 مليون اختبار مجاني، وهو ما يمثل، اليوم، متوسط 489 62 اختبارا لكل مليون نسمة. ويمكننا القول إننا بلد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أجرى أكبر عدد من الاختبارات لشعبه؛ نقول هذا بتواضع ورغبة في مساعدة الدول المجاورة دائماً التي لا نلقى منها، بتواتر، سوى الاعتداءات من حكوماتها. هذه حقيقة فنزويلية لن تسمعها ولن تراها على الصفحات الأولى لوسائط الإعلام التقليدية، ناهيك عن شبكات التواصل الاجتماعي أو على الإنترنت. الحصار هو أيضا تواصل.

ولهذا السبب، أريد أن أتوقف وأشاطر تجربتنا التي يمكن أن تنقذ الأرواح في أماكن أخرى على هذا الكوكب، تماما كما فعلت تجربة الصين وكوبا وروسيا معنا.

يسمح لنا نظام الحماية الاجتماعية والصحية لدينا بالذهاب من منزل إلى منزل للبحث عن الحالات الإيجابية ومعالجة الحالات المشتبه فيها أو المحتملة. ونحن نعتمد عليه؛ مع البعثات الطبية ونظام الحماية الآلي المسمى نظام باتريا ويب، حيث سجل أكثر من 20 مليون مواطن، من البالغين، من إجمالي تعداد السكان البالغ 30 مليون نسمة، أي ما يعادل، كما ترون، أكثر من ثلثي السكان. وقد سمح لنا هذا النظام الإقليمي بالوصول إلى كل المجتمعات المحلية في بلدنا. ولدينا نموذجنا الخاص، المصمم على مبدأ إعطاء الأولوية لحياة الجميع على قدم المساواة. وبفضل هذا، استطعنا الجمع بين المسافة الصحية والحياة المنتجة للبلد. وقد أطلقنا عليه اسم "نظام السبعة في سبعة" وجعلناه متاحا لجميع الدول، بالتواضع الذي يميزنا. سبعة أيام: أسبوع من الإقامة في المنازل، والحجر الصحي العميق، وسبعة أيام، أسبوع من المرونة الاقتصادية، الواسعة والعامة؛ وهو ما يضمن تنفيذ حالة طبيعية جديدة، حتى نتمكن من التغلب على هذا الوباء.

وقد استعدت حكومتنا لمواجهة هذا التحدي جنبا إلى جنب مع شعبنا؛ لدينا مستوى أعلى من الوعي الذي تراكم لدى الشعب الفنزويلي وكفاءة نظامنا الصحي العام. وبهذه الطريقة تمكنا من السيطرة على العلامات الأولى لهذا الوباء الذي ضرب العالم، واكتسبنا الوقت لتحسين جميع بروتوكولات الوقاية والعلاج والحماية لشعبنا.

وفنزويلا واحدة من البلدان القليلة التي تطبق العلاج المجاني والمتمايز للحالات المكتشفة: أعراض غير متناظرة، أعراض خفيفة، أعراض معتدلة، أعراض حادة. وسياستنا للوقاية والاهتمام تعني الاستشفاء الكلي لجميع الحالات الإيجابية، حتى عندما لا تظهر عليها أعراض. وقد وقانا ذلك من الانتشار الآسي لهذا المرض.

السيد الرئيس،

إن أكثر من 30 بليون دولار قد أُخذت من جمهورية فنزويلا البوليفارية، وجُمدت واحتُجزت في حسابات مصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى نفس المنوال، تتعرض للاضطهاد أي شركة أو حكومة تقوم بتسويق أي سلعة أو خدمة مع بلدنا، سواء أكانت من الأغذية أو الأدوية أو الوقود والمواد المضافة اللازمة لإنتاج البنزين – وهو ما يحتاجه شعبنا – وما إلى ذلك.

ولهذا السبب نصدق للعالم على أن فنزويلا قد استعدت لمقاومة هذا الاعتداء الإجرامي غير الإنساني. استعدت فنزويلا للتغلب على هذا الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية. إنها معركة من أجل التقدم، من أجل وطننا، من أجل المنطقة، من أجل الإنسانية. لقد اضطلع شعبنا الفنزويلي البطل في الماضي بمسؤولية دوره التاريخي أمام خزي أخطر إمبراطورية في التاريخ العالمي؛ إمبراطورية تكتب في الوقت نفسه أفظع فصول اللاإنسانية والفرض الإجرامي. ويجب أن يعرف العالم أننا مستعدون لمحاربتهم بقوة تاريخنا وروحنا وعقلنا والقانون الدولي.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق لإعلان الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، إذ يطالبان بالرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية والإجرامية، التي لا تتعارض مع

ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل عقبات واضحة مفروضة على البلدان المتضررة للتصدي على نحو ملائم لوباء فيروس كورونا والامتثال لأهداف التنمية المستدامة.

الهجمات – كما تعلمون – لا تقتصر على التدابير القسرية الأحادية الجانب فحسب. في 3 أيار/مايو، واجهت فنزويلا محاولة توغل بحري من قبل مجموعة من المرتزقة والإرهابيين، بتمويل من حكومة الولايات المتحدة وكان تدريبهم على الأراضي الكولومبية، بدعم كامل ومطلق من الحكومتين الأمريكية والكولومبية. وقد واجه اتحاد الشرطة المدنية – العسكرية هذه المجموعة من الإرهابيين في الوقت الحقيقي، وتم تحييد مرتكبي هذا الهجوم، من هذا التوغل المسلح ضد فنزويلا، والقبض عليهم، وهم تحت أوامر من المؤسسات القضائية عملا بالأصول القانونية الواجبة.

وبالمثل، أعتقلنا مؤخرا جاسوسا أمريكيا بأسلحة حربية ووثائق تتعلق بصناعتنا النفطية والكهربائية. إنه حصار يومي ما فتئنا نواجهه، ونفككه، ونشجبه، ونكشف النقاب عن حلقاته واحدة تلو الأخرى.

وأسأل نفسي: كيف يمكن إجازة العمل الإرهابي في خضم ظرف إنساني غير عادي مثل الذي نعيشه مع وباء فيروس كورونا؟ هل يمكن للبشرية إجازته؟ أقل ما يمكننا قوله هو أن الفرط قد فُرض، وهي أفظع خطيئة يبدو أنها سيطرت تماماً على النخب في أمريكا الشمالية.

ولهذا السبب، تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على ضرورة الدفاع عن مبادئ احترام السيادة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوحدنا جميعا، والذي يشكل انتهاكه غير القانوني من جانب بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة، بدافع من أسباب غير مشروعة، خطرا على استقرار بلدنا ومنطقة البحر الكاريبي اللاتينية.

ومن الضروري أن تنشط البلدان التي تدافع عن السلام وأن تجعل حكومة الولايات المتحدة تفهم أنه في خضم الوباء، لا أحد يفهم ولا يفسر أن هناك تصاعدا في الملاحقة الجنائية، والحصار المفروض على بلدان نبيلة مثل كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا وسوريا وإيران وغيرها من البلدان الشقيقة في العالم. ولهذا السبب، يجب أن نطالب بوقف جميع التدابير القسرية الانفرادية، وجميع الجزاءات المزعومة، والسماح لشعوبنا بممارسة حقوقها الخاصة، والحق في التنمية والسلام. ويجب على الولايات المتحدة وحكومتها التخلي عن الممارسة القديمة المتمثلة في تجريم من لا يخضعون لأوامرهم في هذا العالم والحفاظ، كما نفعل، على سياسة الاستقلال والسيادة. إن الولايات المتحدة – ويجب أن نقول هذا – في مسار التاريخ، أصبحت أخطر تهديد للسلام في هذا العالم.

ونود أن نؤيد كلمات الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بشأن وقف إطلاق النار ووقف الصراعات في العالم، مع التأكيد مجددا على الاحترام غير المقيد والتقيد الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحوار بين الدول، والحل السلمي للمنازعات، وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

السيد الرئيس،

كانت فنزويلا تقليدياً بلداً مضيفاً للاجئين والمهاجرين. مع ذلك، وكنتيجة مباشرة للتدابير القسرية الانفرادية الإجرامية والاعتداءات الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على شعبنا، حدثت عملية هجرة المواطنين، لأسباب اقتصادية أساسا.

ومع ذلك، يواجه بلدنا ويعاني في الوقت الحاضـــر من موجة من العودة الطوعية الهائلة لآلاف المهاجرين الفنزويليين، من البلدان ذات المسـتويات العالية جدا من الإصـابات بمرض فيروس كورونا، مثل كولومبيا وإكوادور وبيرو وشـيلي والبرازيل، بدافع من أسـباب مختلفة، أهمها فشـل إدارة هذه الجائحة في تلك البلدان. ثانيا، الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسـان للمهاجرين الفنزويليين، والسـياسـات التي عفا عليها الزمن وكراهية الأجانب ضـــد مهاجرينا، بما في ذلك من المســتويات العليا من الحكومة في تلك البلدان؛ التمييز وسوء المعاملة وافتقاد الظروف الاجتماعية – الاقتصـادية وحالة شـبه الاسـترقاق والاتجار بالبشـر والنكبات التي عانى منها مهاجرونا في انتهاك واضـح لكرامتهم الإنسـانية. وإننا نتسـاءل، ماذا كان رد فعل العالم الذي يقول إنه قلق على فنزويلا في مواجهة هذه الحقائق المستهجنة: الصمت المتواطئ.

وكما قلنا، فإن وباء "كوفيد–19" قد حفز الظروف المعيشـية التي لا يمكن تحملها أصـــلا لآلاف المهاجرين في ما يسمى بالبلدان المضيفة، الذين أبلغوا عن تفاقم الهجر وعدم الاستجابة والاهتمام من جانب السـلطات في تلك البلدان. وقد أضـحت هشـاشـة نظم الحماية الاجتماعية في هذه البلدان واضـحة، ويتم تقديمها أحيانا كنماذج اجتماعية واقتصـادية. ونتسـاءل مرة أخرى، كيف يمكن ذلك، رغم المبالغ الكبيرة من الدولارات التي أعطيت لهذه الحكومات من خلال مؤتمرات توظيف المانحين الباهظة للمهاجرين الفنزويليين؟ فماذا فعلوا بذلك المال؟ هل ســرقته هذه الحكومات؟ نعتقد أنه يجب علينا بالتأكيد أن نســتعرض، وبدقة مؤســسـية وعلمية، الدور الذي تقوم به بعض وكالات الأمم المتحدة، أو بعض الأشـخاص من بعض الوكالات، في هذه العمليات، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

السيد الرئيس،

من أجل المصـالحة والامتثال للاتفاقات التي تم التوصـل إليها في طاولة الحوار الوطني بين القوى السياسية الفنزويلية، في أيلول/سبتمبر 2019، تم اعتماد مجموعة من التدابير لصـالح وضـمان الديمقراطية في فنزويلا. ومؤخرا، تم العفو عن 110 مواطنين ينتمون إلى جماعات المعارضة اليمينية وحوكموا على عدة جرائم تتعلق بالعدوان على بلدنا. وبهذا القرار، نسـعى إلى مواصـلة بناء الطريق نحو المصـالحة الوطنية، متفهمين أن السلام يستحق كل الجهود ولن نتوقف، سيدي الرئيس، عن التزامنا بهذه المهمة.

وامتثالا بإخلاص للأحكام المنصـوص عليها في دسـتورنا الوطني، الذي أقره الشـعب الفنزويلي في اسـتفتاء في كانون الأول/ديسـمبر 1999، سـتعقد الانتخابات الديمقراطية الخامسـة والعشـرين في غضـون 20 عاما يوم الأحد المقبل، الموافق 6 كانون الأول/ديسـمبر 2020. هذه المرة، لتجديد السـلطة التشـريعية، بمشـــاركة أكثر من 14400 مرشـــح، من أكثر من 107 منظمات ســـياســـية من الطيف الأيديولوجي الوطني برمته.

وفي فنزويلا، أستطيع أن أقول لكم، إن هناك كل الضـمانات اللازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية، ولذلك دعونا العالم للانضـمام إلينا، وأن يكون شـاهدا على ديمقراطية حية، لا شـيء ولا أحد يمكن أن ينتزع من الشـعب الفنزويلي الحق في انتخاب السـلطة التشـريعية الجديدة، لأن هذه أداة أسـاسـية للوجود الجماعي وسـتكون تعبيرا عن إرادة السـلطة الأصـلية. لا أحد يقرر لنا نحن الفنزويليين؛ نحن لا نتدخل ولا ننوي القيام بذلك بأي حال من الأحوال – من أي وقت مضـــى – قبل أي دولة أخرى، نحن محترمون، وبالتالي نطالب بالاحترام.

ومع ذلك، فإن حكومة واشنطن، التي قادت شعبها إلى انهيار الوباء – التي ستجري، بالمناسبة، انتخابات رئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، فرضت بشكل غير قانوني تدابير قسرية جديدة من جانب واحد ضد المؤسسات الديمقراطية الفنزويلية، وفي هذه الحالة، السلطة الانتخابية، لمحاولة التدخل في إجراء الانتخابات البرلمانية المنصوص عليها في دستورنا. ولهذا السبب، تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على ضرورة الدفاع عن مبدأي احترام السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، المعرب عنهما في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يهدف انتهاكه غير القانوني من جانب بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى دفع فنزويلا إلى العنف والصراع. لن نسمح بذلك. نحن نطالب بالاحترام. إن الطريق الفنزويلي هو طريق السلام والديمقراطية والحرية والتصويت والمشاركة ونصرة الشعب. هكذا كان الأمر، وهكذا سيكون.

السيد الرئيس،

سلطات العالم,

رؤساء الدول والحكومات،

هنا تقف فنزويلا. بكرامتها التاريخية، في سلام. مستعدة لمواجهة التحديات الجديدة؛ متأهبة لانتصارات جديدة. وأودعكم، متمنيا الاتحاد والسلام والتعاون للعالم بأسره.

شكرًا جزيلاً.

بنما (انظر A/75/PV.7، المرفق الثالث عشر)

خطاب السيد لورنتينو كورتيسو كوبِن، رئيس جمهورية بنما

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

رؤساء الدول والحكومات،

حضرات المندوبين الموقرين،

علمنا التاريخ أن القرارات التي تتخذ في أوقات الأزمات تحدد وتترك بصماتها على العالم لعقود.

وبعبارة أخرى، فإن المحن الكبرى للبشرية، مثل الأوبئة، أجبرتنا على الخروج عن الماضي، وتخيل عالم جديد.

ولا تختلف هذه الجائحة عن غيرها. إنها بوابة – الجسر بين العالم والذي يليه.

ويواجه قادة العالم اليوم عددا من التحديات الهائلة وغير العادية.

على المدى القصير والمتوسط والطويل، وضعت جائحة فيروس كورونا نماذج مجتمع اليوم على المحك وهي تتحدانا أن نبني المستقبل الذي نريده بنشاط.

وهذا ينطوي على تغييرات في نظمنا الاقتصادية، وفي القيادة والحوكمة والشفافية، وحماية التنوع البيولوجي واستعادته، وحقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي.

السيدات والسادة،

إن هذه الجائحة قد أبرزت التناقضات في السياسة العامة في جميع أنحاء العالم، وكشفت عن أن عالم ما بعد الجائحة يجب أن يكون مستداماً وأفضل.

والقرارات التي نتخذها اليوم سيكون لها نتائج بعيدة الأثر. والقيام بالمزيد من الشيء نفسه هو ببساطة أمر غير مستدام. وهذا يعني تجاهل حجم المعاناة الإنسانية التي أطلقها الوباء.

وهذه الأزمة مزعجة، جزئيا، لأنها تتسم بخصائص جديدة وغير مألوفة. إنها حالة طوارئ صحية عالمية.

غير أن أكثر أجزاء الوباء إثارة للقلق ليس جديدا. وقد سلط الوباء الضوء على أوجه عدم المساواة العميقة القائمة بالفعل.

وعلى الرغم من أن الوباء يؤثر علينا جميعا، إلا أن جميعنا لا يتضرر بنفس القدر. وعلينا أن نركز جميعا على الفقر وعدم المساواة.

وإذا كان البعض قد آثر تجاهلهما في الماضي، فمن المستحيل الآن ألا نعترف بالواقع القاسي.

فلنكن واضحين. إن عالم ما بعد الجائحة سيظل في نفس المشاكل التي نواجهها الآن، ولكن في ظل ظروف متزايدة الشدة.

ولن يكون عالم ما بعد الجائحة مختلفا إلا إذا اتخذنا، مستقبلا وحتى في خضم هذه المعركة، تدابير للتخفيف مع التركيز على وضع الأسس لحل هذه القضايا وإحداث تغيير هيكلي عميق.

وإذا استوعبنا الدروس الصحيحة من هذه الأزمة، سنتمكن من تحقيق التوافق الاجتماعي في الآراء، الذي سيسمح لنا بالتعجيل بالإصلاحات اللازمة لتحقيق مجتمع مزدهر، وقبل كل شيء، عادل وأكثر اتحادا.

السيدات والسادة،

من الدروس الرئيسية المستفادة من الوباء أهمية الثقة في العلم والتكنولوجيا والابتكار لتوفير الحلول التي تسمح لنا بسد الفجوات الاجتماعية القائمة.

وقد مكنت الظروف التي أوجدها الوباء من سرعة تنفيذ النظم المبتكرة. وتم تسريع عمليات التعلم كما لم يحدث من قبل، مما أدى إلى عائد أكبر لاستثمار الدولة في الابتكار.

وينطبق ذلك بشكل خاص على الاقتصاد الرقمي، وينعكس في التحول إلى أساليب مثل العمل عن بعد أو استهلاك الخدمات والمنتجات التي يتم طلبها وتسليمها عبر الإنترنت وعن طريق البريد السريع.

ويُرى ذلك أيضا في تطبيق منصات التعليم الرقمية في العالم الأول، التي نستخدمها الآن في بعض مدارسنا العامة أو في ممارسة التطبيب عن بعد، والتي تسمح للمواطنين في المناطق النائية بتلقي الرعاية الطبية من المتخصصين على بعد مئات الكيلومترات.

السيدات والسادة،

إن زيادة البطالة هي نتيجة خطيرة للأزمة الصحية. وهنا أيضا، ثمة فرصة هامة لاقتصاداتنا، التي تقوم أساسا على العمل غير الرسمي، حيث يجري وضع الأساس وإجراء التغييرات اللازمة في السياسات العامة لبناء المستقبل الذي نريده – مستقبل يركز على تنظيم المشاريع وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة.

وفي عالم ما بعد COVID-19، يمكن أن يكون الرخاء المشترك نتيجة لرؤية مشتركة للتضامن العالمي.

وأهم درس مستفاد من هذا الوباء هو العمل معا على التصدي للمشاكل التي تؤثر على البشرية. وبدون أدنى شك، نحن أقوى معاً من تباعدنا.

ولنتذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الحاجة إلى البقاء وإعادة بناء الاقتصادات ومنع ويلات حرب جديدة هي التي جمعت البلدان معا لإنشاء نظام دولي جديد.

وقد أدى الوباء مرة أخرى إلى ذلك التضامن بحكم الأمر الواقع. ورأينا كيف تم تعبئة التعاون الدولي من خلال إجراءات ملموسة من جانب البلدان. على سبيل المثال، يتبادل علماء من آسيا وأوروبا والأمريكيتين المعلومات والخبرات.

السيدات والسادة،

وبنما، البلد الذي يتمتع بأفضل اتصال بحري وجوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فعلت الشيء نفسه في موقعها كمركز للأمريكيتين، وذلك بالسماح باستخدام بنيتها التحتية من قبل العالم – إبقاء قناتنا مفتوحة لخدمة 144 طريقا بحريا و 700 1 ميناء. لقد أبقينا ميناءنا ومطارنا مفتوحين، بما يضمن استمرارية سلاسل الخدمات اللوجستية للإمدادات العالمية، لا سيما الأغذية والأدوية.

وأظهرنا تضامننا بتقديم المساعدة الإنسانية والسماح للسفينتين "زندام" و "روتردام" اللتين تضررتا من "كوفيد–19" بعبور قناة بنما حتى يمكن علاج ركابهما في الوقت المناسب، مما حال دون وقوع مأساة أكبر.

وسمحنا بأن تستخدم المنطقة بنيتنا التحتية، مما مكن من توزيع المساعدات الإنسانية في شكل إمدادات وأدوية ومعدات طبية على أكثر من 30 بلدا من خلال المركز الإقليمي للوجستيات وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي.

ولن يتسنى لنا المضي قدما إلا معا، بالتضامن والتعاون.

وما لم يستجب المجتمع الدولي الآن، بطريقة حاسمة، فإن خطة الأمم المتحدة لعام 2030 قد تخرج عن مسارها.

والنظام المتعدد الأطراف الجديد يتطلب التزاما حقيقيا من كل بلد من بلداننا باتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما يُتفق عليه هنا في هذا المحفل يتم تنفيذه في بلداننا.

السيدات والسادة،

لقد أصيب كوكبنا بأذى شديد للغاية.

وأغرق الوباء ملايين الناس في الأحزان. ونحن منخرطون في معركة يومية لا هوادة فيها، نواجه الغيب والغموض، وجها لوجه، رافضين الاستسلام.

فقدنا الأجداد والآباء والأطفال في مبارزة قاتلة ضد الفيروس. وسقط ضحايا من بين طواقم التمريض والأطباء والعاملين الصحيين. ونعتقد أن التوصل إلى لقاح بات قريبا وأننا يمكن أن نوقف شرا لا يريده أحد على الإطلاق.

سوف نتعافى. ويجب على الحكومات وقادة العالم أن يعترفوا بالأخطاء وأن يكونوا مستعدين للمضي قدما حتى تتمكن نظمنا الصحية من مواجهة الأزمات، مثل الأزمة التي نواجهها الآن.

ويمكننا، بل ويجب أن يُساعد بعضنا بعضا، ولكن يجب أن نتعلم من هذه الحالة المخيفة أنه، بعد الانتعاش، يجب أن نبني مجتمعا جديدا – مجتمع أكثر دعما وإنصافا وعدلا.

معا، كأمم متحدة، سنبني المستقبل الذي نريده. ولا يخطئن أحد – فالعمل المتعدد الأطراف هو الطريق الصحيح.

شكرًا جزيلاً.

منغوليا (انظر A/75/PV.7، المرفق الرابع عشر)

خطاب السيد باتولغا خلتما، رئيس منغوليا

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالمنغولية، وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص التهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة. وأتعهد بدعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسام.

هذا العام، تحتفل الدول الأعضاء بكل فخر بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. الأمم المتحدة هي الهيكل الأمثل للتعاون المتعدد الأطراف. لقد كان بالفعل إنجازا هائلا عندما اتحدت دول العالم في ظل روح ميثاق الأمم المتحدة، وشرعت في حل خلافاتها وعقباتها من خلال المفاوضات والتعاون.

وإلى جانب التقدم والتنمية، جاءت تحديات معقدة وهائلة. وتزايدت أيضا مسؤوليتنا عن التصدي لها والتغلب عليها. وأبرز مثال على ذلك هو الدورة الخامسة والسبعين الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تنعقد وسط معركة عالمية ضد جائحة فيروس كورونا.

وفي عالم اليوم المترابط، تنتشر الأمراض المعدية بشكل هائل، وتؤثر سلبا على الاقتصاد والرفاه الاجتماعي والقضايا الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان.

إنه درس كبير وتحذير من أن البشرية قد أُخِذت على حين غرة واجتاحها الوباء في القرن الحادي والعشرين، مع كل ما لديها من علوم طبية متطورة للغاية. وفي وقت المحنة هذا، اتخذت تعددية الأطراف دورا أكثر أهمية من ذي قبل. وثمة حاجة ماسة إلى استجابات شبكية وشاملة وفي حينه تقوم على أساس الوحدة والتعاون.

ولا يساورنا شك في أن الأمم المتحدة وهيئات منظومتها، عند إطلاق لقاح آمن وفعال ضد فيروس كورونا، ستقوم بدور رئيسي في ضمان المساواة في الحصول على اللقاح للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء والمسنين والسكان الأصليين.

وندعو المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو إلى مواصلة دعمها ومساعدتها للبلدان النامية ذات الموارد المحدودة ونظم الحماية الاجتماعية الضعيفة في انتعاشها الاقتصادي ومكافحة هذا الوباء القاتل.

السيد الرئيس،

يؤذن هذا العام ببدء عقد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فهو أيضاً العام الذي فرضت فيه قيود "كوفيد-19" والحجر الصحي في جميع أنحاء العالم، ولم يؤد الوباء إلى تفاقم التحديات القائمة فحسب، بل إنه عكس مسار بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ عام 2015 أيضا. وبالتالي، يتعين على جميع الحكومات أن تعمل بحزم لمكافحة هذا الوباء، وأن تكثف جهودها لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن تفي بمسؤولياتها بطريقة أكثر إبداعا ومرونة.

ونتيجة لاستراتيجية الاحتواء في الوقت المناسب، وتعبئة جميع الموارد الممكنة مع مراعاة الدروس المستفادة من الآخرين، لم تشهد منغوليا حتى الآن أي انتقال محلي للمرض ولا وفيات مرتبطة بالوباء.

إن الوباء وتغير المناخ والتهديدات الأخرى التي أثارت الانزعاج في جميع أنحاء العالم ما فتئت تذكِّر البشرية بالحاجة الملحة إلى الاعتزاز بالأرض والعيش في وئام مع الطبيعة. وتقليد إعزاز الأرض والاعتزاز بها وحمايتها متجذر بعمق في طريقة الحياة البدوية والهوية الوطنية للمغول.

فالترابط بين البشر والعالم الطبيعي هو أصل الوجود البشري. حتى يومنا هذا فعلنا كل شيء حتى لا ننحني تحت قوى الطبيعة الساحقة. ومع ذلك، لم يكن نضالنا للتكيف مع الطبيعة، بل لإلحاق الهزيمة بها. يوما بعد يوم ندرك أن الكفاح من أجل الفوز هو ما يسبب الهزيمة، في حين أن الكفاح من أجل السعي إلى الانسجام هو أساس وجودنا.

ويمكن إرجاع حقيقة أن منغوليا واحدة من البلدان القليلة التي لا يوجد فيها انتقال محلي لـ COVID-19 إلى تقاليدنا التي دامت قرونًا في العيش في وئام مع الطبيعة. ونحن بحاجة إلى توحيد عقولنا وقوانا للعيش في توافق مع الطبيعة، بدلا من السيطرة عليها بمساعدة التقدم التكنولوجي.

في الواقع أن الأمم في جميع أنحاء العالم مدينة بواجب للأجيال القادمة لحماية الأرض وضمان أن يعيش كل فرد حياة صديقة للبيئة.

السيد الرئيس،

على مدار السنوات الـ 75 الماضية، ما فتئت الأمم المتحدة تفي بمسؤوليتها عن توحيد دول العالم تحت سقف واحد وتوجيهها صوب النمو والتنمية. غير أن الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر انسجاما مع البيئة المتغيرة، وتعزيز عملها وتغيير أساليبه، إنما هي ضرورة ملحة، إذا كان لها أن ترقى إلى مستوى التحديات الناشئة في العلاقات الدولية. ويجب أن تتخذ إجراءات أكثر ابتكارا وجرأة لتحقيق ذلك الهدف.

فلنبذل جهودا مشتركة لبناء أمم متحدة منشطة ولننمو معا من أجل أُمِنا الأرض والسلام والرخاء للبشرية جمعاء!

شكرا لحسن إصغائكم.

جزر مارشال (انظر A/75/PV.7، المرفق الخامس عشر)

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

أُدلي به يوم الأربعاء، 23 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة السابعة للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب السعادة،

يشرفني أن أحمل لكم تحيات إيكوي الحارة من جمهورية جزر مارشال. إننا نجد العالم في أزمة لم يسبق لها مثيل، وهي شاهد على وباء مخيف وما يصاحبه من تداعيات اقتصادية، بل تشهد أيضا على تصدعات عميقة في التعاون الدولي الأساسي.

وإذ نتأمل جميعا في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن ندرك أن الاستمرار في نهج "بقاء الأمور على حالها" يهدد بمزيد من التقاعس في اللحظة التي يحتاج فيها العالم إلى عكس ذلك.

وبدون زيادة القيادة، ستكون العواقب المترتبة على المسؤولية المشتركة كارثية – سواء كانت المسألة أزمة مالية أو تتعلق بالصحة العامة أو التوترات الأمنية أو تغير المناخ. وكدولة جزرية صغيرة نامية، كثيرا ما نرى التهديدات في وقت أبكر أو أكثر حدة من الدول الشريكة الأكبر – وفي المحيط الهادئ يمكننا أن نتذكر بسهولة التاريخ الأعمق للحرب العالمية الثانية، والأسباب ذاتها التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة. ولكن لكي تنهض الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المعاصرة، يجب أن تحسِن أهميتها السياسية وأن تكون "مناسبة للغرض" حقا في كل من الرسائل والأداء.

السيد الرئيس،

لا تزال جمهورية جزر مارشال واحدة من الدول القليلة جدا في العالم التي لم تُسجل فيها حالة مؤكدة واحدة من "كوفيد-19". وأسوة ببعض جيراننا، اتخذنا تدابير مبكرة لتفادي تعرض السكان الضعفاء – ولكنها تركتنا في عزلة عميقة. وقد تعرض عدد كبير من سكاننا الذين يعيشون في الخارج لتفشيات خطيرة. ولأن حدودنا ما زالت مغلقة إلى حد كبير، فقد كافحنا لرؤية الأصدقاء والأقارب في خطر وألم. وليس سكاننا فحسب، ولكن في جميع أنحاء العالم، تواجه المجتمعات كافة تحديات خطيرة – ومن النقاط الأساسية للإنسانية أن لا أحد منا سينجو في معاناتنا.

وقدم منتدى جزر المحيط الهادئ، والعديد من الشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين الرئيسيين بالفعل مساعدات هامة لتعزيز قدرتنا الطبية على التصدي لحالات تفشي المرض. ومع ذلك، فإننا لا نزال في أزمة اقتصادية حادة ومتنامية – باعتبارنا أحد أكثر موانئ سمك التون ازدحاما في العالم، فاقتصادنا يعتمد بشكل وثيق – وفريد – على مصائد الأسماك. كما أن تدابير كُوفيد ذاتها التي تحافظ على سلامة سكاننا لها تأثير سلبي على مصادر إيراداتنا. إننا في موقف ضعف، والتخفيضات تدفعنا إلى التراجع في تنميتنا الأساسية، في الوقت الذي يجب أن نمضي قدما. ومن الأهمية بمكان أن يعزز النظام الدولي النهج التي تعترف باستراتيجيات مستهدفة للإنعاش الاقتصادي مصممة خصيصاً للجزر. ونحن ننضم إلى العديد من الآخرين في السعي إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" مع المرونة الخضراء من خلال مجموعة من النهج المستدامة لصالح القطاعات الاجتماعية الرئيسية والبيئة، والإجراءات التي نتخذها بالفعل – لكنني

أشـــعر بقلق متزايد من أنه بدون زيادة حادة في القيادة والتعاون المتعدد الأطراف، فإننا نضـــع في موضـــع الشك احتمال إعادة البناء على الإطلاق.

السيد الرئيس،

وفي هذه اللحظات العصيبة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينبذ حقوق الإنسان الأساسية التي تظل عالمية، بغض النظر عن الوضـــع الإنمائي. وكعضـــو جديد في مجلس حقوق الإنســـان في جنيف، نشـــعر بالإحباط بســـبب الفجوة بين المثل العليا والواقع. وفي حين لا تزال هناك قائمة متنامية من الجهات الفاعلة الســـيئة التي قد تتجاوز بكثير النهج التيســـيرية، يجب على المجلس أيضـــا أن يواصـــل تعزيز قدرته على الإصغاء عن كثب إلى الدول الضعيفة التي تسعى إلى الإصلاح والتقدم بحسن نية. ونحن نعرف من تاريخنا ونكابد النتائج المأساوية التي يمكن أن تحدث عندما لا تسمع أصوات الفئات الأكثر ضعفا، أو عندما تطمس السياسة الواقع الواضح. وتشعر جزر مارشال بالقلق بوجه خاص لعدم محاسبة الجميع بالكامل على التزامات حقوق الإنسان – والانتهاكات الممنهجة، بما في ذلك انتهاكات أكبر القوى.

وفي حين أن جهود الأمم المتحدة لمعالجة حقوق الإنســـان بفعالية تحتاج إلى تعزيز مســـتمر، فإننا نجد من غير المقبول تلك الجهود المستمرة لإعادة صياغة الكرامة الإنسانية الأساسية إلى لغة "كل الأطراف رابحة" التي تحط من قيمة الحقوق الفردية. وحتى لو كنا في أقلية، فلن نسكت عن هذا الأمر.

السيد الرئيس،

ونؤكد من جديد إعلان منتدى جزر المحيط الهادئ BOE لعام 2019 الذي يحدد مسـارا معاصـرا للأمن الإقليمي. ومن الأهمية بمكان، كدول جزرية صـــغيرة نامية، أن نعمل مع شـــركاء ديمقراطيين للحفاظ على أمننا وتعزيزه، كدول مستقلة حقا لا تخضـع للنفوذ القوي للقوى الأكبر. وتؤكد جزر مارشـال على البيئة الأمنية المعقدة في منطقتنا في المحيط الهادئ، والحاجة إلى تركيز أقوى على العوامل الأمنية الناشـــئة والشـــاملة في الدول الهشـــة، بما في ذلك تغير المناخ. نريد أن نشـــدد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود ملموسة وتستند إلى النصوص من أجل إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

وجزر مارشـــال الأوســـع هي دولة أكثر من 99 في المئة منها مياه المحيط. ونضـــم صـــوتنا إلى أصـوات إخواننا من دول المحيط الهادئ في البناء على أدوارنا الثقافية التقليدية كرعاة للمحيط. وفي حين أن للدول الجزرية الصـغيرة النامية دورا فريدا في المناقشـات المتعلقة بالمحيطات، فإن هناك حاجة إلى استجابة عالمية أوسـع لضـمان اسـتفادة أجيالنا الأصـغر سـنا والأجيال القادمة من محيطات صـحية. وجزر المحيط الهادئ قامت بدور رائد في العمل من أجل زيادة استدامة صيد سمك التون الذي يكفل أيضا حقوق الإنسان، وهو مصدر رئيسي للأمن الغذائي العالمي. ولكن هنا أيضا، ثمة حاجة إلى قيادة دولية والتزام سياسي أقوى. إن شريان الحياة الاقتصـادية في المحيط الهادئ هو حقا مصـائد الأسماك، ونحث على وضـع استراتيجيات أقوى وموجهة لتنمية مصائد الأسماك من مصادر مالية عالمية – كوسيلة نحو اقتصاد مستدام وآمن حقا في المستقبل. وهذا ما عقدنا عليه العزم ليكون "المحيط الهادئ الأزرق". وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي ونهيب به أيضـا أن ينشـئ جبهة تكون أكثر تنسـيقا من خلال منصـة للأمم المتحدة، لمكافحة الصـيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والأنشطة ذات الصلة.

ونتطلع إلى تحقيق انعقاد مؤتمر القمة للأمم المتحدة للمحيطات في البرتغال، وكذلك مؤتمر محيطاتنا في بالاو في وقت لاحق من هذا العام.

السيد الرئيس،

إن تغير المناخ هو أكبر تهديد منفرد لشعوب المحيط الهادئ، بما في ذلك في الدول الجزرية المرجانية المنخفضة مثل جزر مارشال. والحد من الانبعاثات الآن هو في صميم اتفاق باريس. ولكن الكلمات الملزمة ليست كافية – فلن يأتي التغيير من الكلمات وحدها.

ويعتمد التغيير على زملائي الأعضاء في الأمم المتحدة، من مطلقي الانبعاثات الرئيسيين بشكل خاص، من خلال تقديم مساهمات طموحة محددة وطنيا هذا العام. وهو يعتمد علينا جميعا في اغتنام الفرصة التي يتيحها النطاق غير المسبوق للانتعاش الاقتصادي لخلق مستقبل خال من الكربون. كما يعتمد على التضامن والموارد المتاحة لنا جميعا لبناء مستقبل أفضل. يعتمد التغيير على حماية الفئات الأكثر ضعفاً، لأن أولئك الذين يتقدمون الصفوف سواء كانوا عمال الرعاية الصحية الذين يحاربون الجائحة أو الدول الجزرية الصغيرة التي تدق ناقوس الخطر بشأن تغير المناخ هم في غاية الأهمية لبقائنا جميعاً.

والدول الجزرية الصغيرة والجزر المرجانية مثل بلدي لا وقت لديها للوعود الورقية. إن التكيف مع تغير المناخ سيُبعد أسوأ الآثار إذا ما أوفى العالم بوعده ألا يتجاوز ارتفاع الحرارة 1,5 درجة. لكن التكيف هو أيضاً هدف معقد في وقت كثيراً ما نكافح فيه من أجل توفير الأساسيات، ويتطلب التمويل تماماً كما يعاني اقتصادنا من آثار "كوفيد-19". هناك شيئان نحتاجهما لتأمين مستقبلنا: أن يساعدنا العالم على التكيف مع التغيرات التي ستأتي مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة، والتأكد من أن هذا هو الحد الأقصى.

السيد الرئيس،

وجزر مارشال، التي كانت تحت الوصاية الاستراتيجية للأمم المتحدة سابقا، تعرف جيدا عواقب تقاعس النظام الدولي عن العمل. وفي الفترة بين عامي 1946 و 1958، تم اختبار 67 سلاحا نوويا كبيرا في جزر مارشال، العديد منها أذن بها قراران للأمم المتحدة. ويظل هذا إرثاً دائماً يمثل أيضاً تحديا معاصرا تتوارثه الأجيال باعتباره تحديا كبيرا لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يتحمل أي شعب آخر الأعباء التي نعرفها من التعرض النووي.

وما زلنا دعاة لبذل جهد دولي أقوى للحد من المخاطر النووية وإزالتها. ولا بد من تحقيق نتائج حقيقية، وليس بالكلام الرمزي، من أجل تفكيك ومعالجة الأوضاع المعقدة التي كثيرا ما تصاحب الخطر النووي. وعلى وجه الخصوص، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة في كوريا الشمالية، وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

وجزر مارشال وجاراتنا، كدول جزرية صغيرة نامية، ستظل إلى الأبد تُذكر منظومة الأمم المتحدة والدول الشريكة بالحاجة إلى استراتيجيات قائمة على الجزر تتناسب مع طابعنا الفريد بحق. ولا يزال تنفيذ مسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية غير متكافئ في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة، وكثيراً ما يكون التعامل معنا وفق نهج واحد يناسب الجميع. وفي العام القادم، سنقدم استعراضنا الوطني الطوعي

للتقدم المحرز صـــوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة. ونتوقع أن نرى خطوات قوية إلى الأمام، بما في ذلك اعتماد خطتنا الإنمائية الاســـتراتيجية الوطنية مؤخرا. لكن بالرغم من طموحنا، لا يزال هناك الكثير جدا الذي يتعين عمله في مواصـــلة تطوير منظومة أمم متحدة فعالة تكون "مناســـبة حقاً للغرض الجزري".

السيد الرئيس،

لا يمكن للعالم أن يتجاهل تايوان ببساطة، وأستطيع أن أؤكد أنها موجودة بالفعل، ويجب أن تكون لدينا عقول متفتحة لضمان عدم ترك 23 مليون نسمة في تايوان يتخلفون عن الركب، أو اعتبار مساهماتهم الإنسانية أمرا مفروغا منه. وينبغي السماح لتايوان بالمشاركة على قدم المساواة والكرامة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي فتح الحيز المدني الحيوي لمباني الأمم المتحدة للزيارات وحضور الاجتماعات وكذلك لوسائط الإعلام، بغض النظر عن الأصل.

السيد الرئيس،

هذه في الواقع أوقات صعبة وعصيبة للتعاون الدولي. فالدول الصغيرة والضعيفة لا تستطيع وحدها أن تحرك العالم. ولكننا، كدول صـغيرة، كثيرا ما يكون لنا دور فريد في تحقيق نهج خلاقة وديناميةة. إن دور الأمم المتحدة حيوي، وكدول أعضاء لا يمكننا أن نسمح لها بالمزيد من المخاطرة بعدم الملاءمة في الساعة التي تشتد فيها الحاجة إليها. ويبقى التفاؤل قائماً، وأصدق اختبار للشخصية يكون تحت الشدائد. وهناك حاجة إلى أن يتخذ الجميع إجراءات عاجلة للعمل بشكل أفضل عن اقتناع وتعاطف. ولا يمكن لأي دولة – كبيرة كانت أو صغيرة – أن تتحمل عواقب عالم متصدع.